جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص : محاسبة و تدقيق

بعنوان:

إشكاليات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ:20\06\2022

أمام اللجنة المكونة من السادة

من إعداد الطالبة:

- **قويرصان عفاف**

لجنة المناقشة

د. بعيليش نور الدين	**أستاذ**	**جامعة ورقلة**	**رئيسا**
د. شماخي بوبكر	**أستاذ محاضر**	**جامعة ورقلة**	**مشرفا ومقررا**
د. دشاش عبد القادر	**أستاذ**	**جامعة ورقلة**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص : محاسبة وتدقيق
بعنوان:

إشكاليات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ:2022\06\20
أمام اللجنة المكونة من السادة

من إعداد الطالبة:
- **قويرصان عفاف**

لجنة المناقشة

د. بعيليش نور الدين	**أستاذ**	**جامعة ورقلة**	**رئيسا**
د. شماخي أبوبكر	**أستاذ محاضر**	**جامعة ورقلة**	**مشرفا ومقررا**
د. دشاش عبد القادر	**أستاذ**	**جامعة ورقلة**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهـــــــداء

أشكر الله وأحمده الذي وفقني في إتمام هذا العمل

إلى قرة العين ... إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب

والعطاء...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي أفنى

حياته من أجل تعليمي وتوسم في درجات العلم والسمو إلى

ذلك الرجل الكريم...

أبي العزيز

إلى من جُعلت الجنة تحت قدميها ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني

ومن نبع حنانها سقتني...إلى تلك المرأة العظيمة ...صديقتي وحبيبتي...

أمي الحنونة

إلى من جمعتني معهم ظلمة الرحم...إخواني وأخواتي وجميع العائلة الكريمة

إلى كل من أحببناهم وبادلونا نفس الشعور...إلى كل من أحبني بإخلاص وتمنى لي الخير ولم يجد اسمه في هذا الإهداء...إلى من جمعني بهم مشعل العلم...وإلى كل من علمني أو كان له فضل عليَ خلال مساري الدراسي...إلى كل صادق في هذه الأمة يسعى إلى بناء مجدها والرجوع بها إلى سالف عهدها... .

قويرصان عفاف

الشكر

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل ان اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد او قريب في انجاز هذا العمل

لقول الرسول صلى الله عليه وسلم {من لايشكر الناس لا يشكر الله }

واخص بالذكر الدكتور المشرف شماخي أبو بكر الصديق الذي لم يبخل علي بتوجيهاته العلمية طيلة عملية الاشراف وكما اتوجه بالشكر الجزيل إلى كل لاساتذة الافاضل دشاش عبد القادر ,صديقي فؤاد ,بعيليش نور الدين ,هتهات السعيد , وكل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير كل باسمه .

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى السادة اعضاء لجنة المناقشة على قرائتهم للمذكرة

وقبولهم مناقشتهاوعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على معيقات الإفصاح المحاسبي في قوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية و القوانين و التشريعات المحاسبية والجبائية و كذلك مستوى الكفاءة البشرية المرتبطة بالعلوم المالية والمحاسبية أكاديميا ومهنيا.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن ضعف التشريعات المحاسبية والجبائية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية يعد عائقا لعملية الإفصاح ، وكذلك نقص كفاءة المورد البشري وغياب ثقافة الحوكمة و قواعد النزاهة و الشفافية الدولية لدى مسيري الشركات الاقتصادية الجزائرية يعد عائقا أمام عملية الإفصاح لذلك يجب تكوين وتأهيل هذه الفئة في مجال الإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية:إفصاح محاسبي، قوائم مالية،نظام محاسبي مالي،معايير محاسبية دولية .

Abstract:

This studyaims to identify the problems of accountingdisclosure in the financiallistsfrom the perspective of the financialaccounting system،whichisrepresented by laws،accounting and penallegislation، as well as the level of humancompetenceassociatedwithfinancial and accounting sciences academically and professionally.

This study has yielded several findings. The main findings are that weak accounting and penal legislation on the disclosure of financial statements is an obstacle to the disclosure process. The lack of efficiency of the human resource، the lack of a culture of governance، the rules of integrity and the transparency of Algerian economic companies' managers constitute an obstacle to the disclosure process.

Keywords: Accounting Disclosure، Financial Statements، Financial Accounting System، International Accounting Standards

قائمة المحتويات

الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول والرسومات البيانية	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ
الفصل الاول :الأدبيات النظرية لدراسة	
تمهيد	06
المبحث الاول :عموميات حول الافصاح المحاسبي ،القوائم المالية ،معيقات الإفصاح المحاسبي	07
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	34
خلاصة	38
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية	
تمهيد	40
المبحث الاول : المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة وأدواتها	41
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج	45
الخاتمة	63
المراجع	66
الملاحق	70
الفهرس	76

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01\02	القياس الترتيبي	41
02\02	معامل ألفا كرونباخ	42
03\02	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	43
04\02	نوزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	44
05\02	توزيع العينة حسب المستوى المهني	44
06\02	معيار ليكارت الثلاثي	45
07\02	تحليل آراء الأستجابات على فقرات المحور الأول	46
08\02	تحليل آراء الأستجابات على فقرات المحور الثاني	48
09\02	تحليل آراء الأستجابات على فقرات المحور الثالث	50
10\02	الإرتباط بين محاور الإستبيان	52
11\02	تقيم معيقات الإفصاح في العينة حسب المؤهل العلمي	53
12\02	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للعينة حسب المؤهل العلمي	54
13\02	نتائج إختبار kruskull _wallis لأختبار الفروق في نتائج المحاور الثلاثة حسب المؤهل العلمي.	54
14\02	تقيم معيقات الإفصاح في العينة حسب الوظيفة	55
15\02	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للعينة حسب الوظيفة	56
16\02	نتائج إختبار kruskull _wallis لأختبار الفروق في نتائج المحاور الثلاثة حسب الوظيفة.	57
17\02	تقييم معيقات الإفصاح في العينة حسب مستوى الخبرة المهنية	58
18\02	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للعينة حسب مستوى الخبرة المهنية	59
19\02	نتائج إختبار kruskull _wallis لأختبار الفروق في نتائج المحاور الثلاثة حسب مستوى الخبرة .	60

قائمة الأشكال و الرسومات البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	انواع الافصاح المحاسبي ومستوياته	09
02	الأهداف من نشر التقارير و القوائم المالية	12
03	مكونات القوائم المالية	15
04	التمثيل البياني للعينة حسب المؤهل العلمي	43
05	التمثيل البياني للعينة حسب سنوات الخبرة المهنية	44
06	التمثيل البياني للعينة حسب المستوى المهني	44

قائمة الإختصارات والرموز

الرمز	اللغة الأصلية	اللغة العربية
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
FASB	Financial Accounting standards board	مجلس المعايير المحاسبية المالية
IAS 01	Presentation of financialstateme	عرض البيانات المالية
IFRS	International financialreporting standard	معايير الدولية للإبلاغ المالي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	استمارة الاستبيان
(02)	قائمة المحكمين
(03)	مخرجات Spss

المقدمة

1/توطئة:

يعتبر الإفصاح في القوائم المالية شرط لازم لتمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية فهم وتفسير البيانات المالية المفصح عنها ، ونقصد بالأفصاح هو توفير البيانات المحاسبية لجميع المستثمرين والمهتمين في نفس الوقت وعلى قدم المساواة وذلك بهدف تحقيق عدالة التداول والحيلولة دون استئثار قلة من المستثمرين بالمعلومات المهمة عن فئة أخرى .

ولقد أصبح الإفصاح في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام متزايد من قبل الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محليا و إقليميا ،و يعود ذلك للانهيارات المالية والفضائح الإدارية للمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان على رأسها مؤسسة انرون **ENRON**للطاقة و مؤسسة ارثر اندرسون لتدقيق الحسابات،وحصلت أيضا إختلاسات كبيرة في شركة ورلد كوم **WORD COM** للاتصالات ،اذ تم تضخيم الانجازات و تقديم أرقام وهمية عن الارباح مما ساهم في رفع أسعار الأسهم هذه الشركات في الأسواق المالية دون مبررات اقتصادية فعلية بهدف تضليل المستثمرين ودفعهم إلى الأقبال على شراء أسهم هـ ذه الشركات بصورة كبيرة ،حيث رأى البعض بأن تلك الانهيارات كان سببها غياب الشفافية و الوضوح والتغاضي عن الأخطاء، مما أدى بالسياسين والباحثين الأقتصاديين على المستوى الدولي إلى مراجعة مواقفهم من سياسات الإفصاح التي كانت سائدة ومعترف بها تلك الفترة ،حيث أعطي الأفصاح أهمية قصوى مما جعل بعض الدول تسن قوانين جديدة وتعيد رسم خطتها الأقتصادية بناءا على متطلبات الأفصاح المحاسبي الجديد.

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحولات حيث سعت لمواكبة التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي وذلك منذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتنفيذها لمبادئ الاقتصاد الحر واعتماد النظام المحاسبي المالي **SCF**والذي تم تكييفه مع معايير المحاسبية الدولية ليتمشى مع مسار التوحيد والتوافق المحاسبي ، وكذلك الأستجابة للمنظمات العالمية التي دعت للزيادة في الأفصاحات التي تقوم بها الشركات الأقتصادية من خلال عرضها لقوائمها المالية ،وبالرغم من هذا فالأفصاح المحاسبي معوقات تحول بينه وبين مستخدمي القوائم المالية ،لذلك قمنا بهذه الدراسة من أجل معرفة أهم معيقات الأفصاح المحاسبي في بيئة الجزائرية .

ب– طرح الإشكالية :ومن خلال ماسبق يمكن التوصل إلى تحديدإشكاليةالدراسةكالتالي:

ما مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلةالفرعيةالتالية:

1. ماهي معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي ؟
2. ما مدى حاجة الإفصاح المحاسبي إلى تنمية مستوى الكفاءة والخبرة المهنية ؟
3. ما مدى تأثير بيئة الأعمال الجزائرية على عملية الإفصاح المحاسبي ؟

ج-الفرضيات:

من خلال الأسئلة الفرعيةيمكنناأن نفترض بعض الفرضيات:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي ومعيقات الإفصاح المحاسبي .
2. لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين مستوى الكفاءة و الخبرة المهنية و درجة فهم السياسات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي .
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

د– أسباب اختيار الموضوع:

1. تخصص الباحثة في مجال المحاسبة كان الدافع الأول لاختيار الموضوع .
2. الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالإفصاح المحاسبي نتيجة سياسات العولمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتطور الحاصل في القوائم المالية.
3. التعرف على مشاكل الإفصاح المحاسبي في قوائم المالية و تقييم مستوى الإفصاح في المؤسسات الجزائرية.
4. اختيارالموضوع للاستفادةمنه مستقبلاوخاصةفي الحياةالمهنية.

هـ– أهميةالبحث:

تكمن أهمية الدراسة في تقييم الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية في بيئة الجزائرية ومعرفة أهم معيقاته .

و – أهداف الدراسة:

1. إبراز الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية .
2. معرفة دور الإفصاح و الشفافية وتأثيرهما على قرارات المستخدمين للقوائم المالية .
3. سعي الباحثة في توسيع رصيدها الفكري في مجال الإفصاح المحاسبي.
4. يهدف إلى كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها في القوائم المالية .

ز– حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة السنة (2022)،أما الحدود المكانية تتمثل في دولة الجزائر ولاية ورقلة -،و ذلك من خلال دراسة ميدانية تمثلت في استبيان.

ح-منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري ،ذلك من خلال إبراز مفهوم و أهمية الموضوع وتحليله تحليلا دقيقا اعتمادا على المعلومات المجمعة.

وفيما يخص الجانب التطبيقي اتبعنا أسلوب دراسة ميدانية باستخدام أسلوب الإستبانة من أجل معرفة أراء عينة من أكادمين والمهنيين .

ط – صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات والتي في الحقيقة لا يليق أن نسميها صعوبات كونها في إطار البحث العلمي الذي لا يخلو من هاته الأخيرة و من بينها:

1. نقص الدراسات السابقة في هذا الموضوع.
2. تزامن فترة الدراسة مع شهر رمضان .

ي- هيكل الدراسة:

أنجز هذا البحث وفقا لما تمليه مقتضيات البحوث في هذا المجال وجاء على شكل مقدمة وكانت عبارة عن مدخل للموضوع وفصلين أولهما نظري و ثانيهما تطبيقي و خاتمة و جملة من النتائج .

الفصل الأول :اهتم بالأسس النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي فقد قسم إلى مبحثين يتناول الأول عموميات حول الإفصاح المحاسبي ،مدخل للقوائم المالية وكيفية الإفصاح عنها مع ذكر أهم مشاكل الإفصاح , أما الثاني فيهتم بالبحوث المنجزة والمتعلقة بالموضوع تحت مسمى الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تطرق إلى الدراسة الميدانية التي بدروها تم تقسيمها إلى مبحثين يتناول الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ،أما الثاني فيهتم بعرض نتائج الدراسة و مناقشتها ،وختم البحث بخاتمة توصلنا فيها إلى مجموعة نتائج التي من خلالها تم اقتراح مجموعة من التوصيات .

الفصل الأول : الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

تمهيد :

تميزت السنوات الأخيرة بتزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية حيث أعتبره البعض مبدأ من مبادئ المحاسبة ,حيث أن هذا المبدأ يتطلب تقديم البيانات و المعلومات التي تسمح لمستخدميها من الوصول إلى قرار مبني على المعرفة دون الدخول في عملية التخمين كغيره من المبادئ المحاسبية .

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل عرض لأبرز المفاهيم العامة للإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وكيفية إعدادها والإفصاح عنها مع التطرق لأهم المعيقات التي تتعرض لها عند القيام بعملية الإفصاح وهذا ضمن المبحث الأول،أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله عرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وطرح لأهم مميزات الدراسة الحالية عن سابقتها ،فكان تقسيم الفصل الأول كآلاتي:

- **المبحث الأول :عموميات حول الإفصاح المحاسبي ،القوائم المالية و أهم معيقات الإفصاح المحاسبي.**
- **المبحث الثاني :الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي ،القوائم المالية و أهم معيقات الإفصاح.

في هذا المبحث نهدف إلى التعرف على ماهية الإفصاح المحاسبي وهذا على مستوى المطلب الأول ،المطلب الثاني

سيتم عرض فيه لأهم المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية, أما على مستوى المطلب الثالث فسنتطرق إلى أهم معوقات الإفصاح.

المطلب الأول :ماهية الإفصاح المحاسبي.

وقسم المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي ،أنواعه ومستوياته.

سنحاول في هذا الفرع التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه ومستوياته المختلفة .

أولا :مفهوم الإفصاح المحاسبي.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالإفصاح المحاسبي نظرا لأهميتها ،فهناك من عرفها على انه " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومه للقارئ دون لبس أو تظليل"[1].

كما يعتبر من بين احد التعاريف الشاملة والمحددة لمفهوم الإفصاح على انه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب،مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة"[2].

من خلال ما سبق وبالاستناد إلى التعاريف السابقة ومن وجهة نظر شخصية يمكن الخروج بمفهوم بسيط يوجز فيما يلي : "أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام هو تقديم للبيانات والمعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين بشكل صحيح وملائم لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة ".

ثانيا : أنواع الإفصاح المحاسبي.

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة و مراجعي الحسابات،وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل وبالتالي يمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي هي:[3]

- **الإفصاح الكامل أو الشامل**: يشير إلى مدى شمول القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ،حيث يعتبر هذا النوع من الإفصاح مهم وضروري ويعتبر كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات و لا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية ،بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

---

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ،رسالة ماجستير في محاسبة المصرفية غير منشورة ،جامعةتشرين،سورية كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة ، 2008،ص54.

[2] زغداراحمدوسفير محمد ، **خيارالجزائربالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة**،مجلة الباحث ،جامعة الجزائر، العدد 07 ،2010،ص84.

[3] مبروك قدوري ،**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي**،مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية،دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2012،ص54.

- **الإفصاح العادل**: و يتمثل في الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة (الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة مثلا المستثمرين،المقرضون،الموردون،الأجهزة الحكومية..الخ).
- **الإفصاح الكافي** : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك على أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

ثالثا : مستويات الإفصاح المحاسبي

أما عن مستويات الإفصاح المحاسبي فتتلخص في الآتي :

1. **المستوى المثالي للإفصاح** : وهو الإفصاح النظري الذي يمكن تطبيقه في الحياة العملية ويتحقق في ظل الشروط التالية :
   - أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل .
   - أن تكون الأرقام المالية على درجة عاليه من الدقة والمصداقية .
   - أن يتم عرض القوائم المالية بالكيفية وفي الوقت الذي يتناسب مع حاجات ورغبات ذوي العلاقة .[1]
2. **المستوى الواقعي (الممكن أو المتاح)للإفصاح:بالنظر لصعوبة تحقيق المستوى المثالي عمليا، يشير هذا المستوى إلى مرونة الإفصاح عن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية بحيث تتناسب النماذج المختلفة للقرارات وهذا يتطلب أيضا مرونة الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.**

كما أشارت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلىأنالإفصاح المناسب على صلة وثيقة بمحتويات التقارير المالية وشكلها وبالمصطلحات المستخدمة فيها،أي يجب على التقارير المالية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية وجعلها غير مضللة .[2]

و فيمايلي شكل يلخص أنواع الإفصاح و مستوياته:

[1] مطر،محمد وآخرون ،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح ،دار وائل للنشر،الأردن ، 2004،ص.335.

[2] محمد باقر كرجي ،قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار ،رسالة ماجستير في علوم المحاسبة ،غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،العراق، 2017 ،ص20.

الشكل رقم(01) :أنواع الإفصاح المحاسبي ومستوياته.

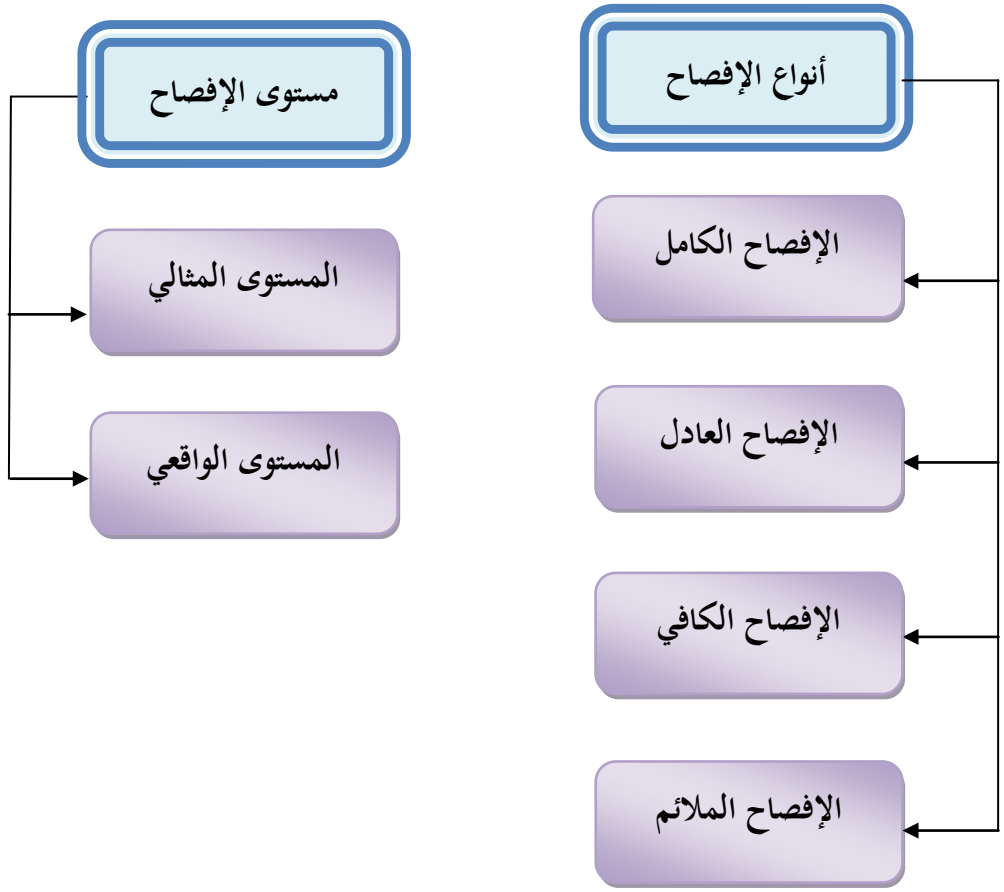

المصدر: المخطط من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني :أهمية الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة ، ويمكن توضيح أهميته في النقاط التالية[1]:

- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية لل مؤسسة و التزاماتها و التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد و الالتزامات .
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين و المرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم و توقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها في صورة قوائم وتقارير.

[1] بالعيد محمد الكامل ،**دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**،مذكرة ماستر ،دراسات محاسبية وجبائيةمعمقة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011،ص16.

- يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية فيتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

المطلب الثاني :الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية .

وقسم المطلب الى فروع :

الفرع الأول :مدخل للقوائم المالية.

القوائم المالية مجموعة من المعلومات تخص الجوانب المتعلقة بنشاط المؤسسة وسنهتم في هذا المطلب بتعريف وخصائص القوائم المالية .

1. **تعريف القوائم المالية :**

لقد أعطيت عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر أهمها [1]:

- القوائم المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة ,تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة ,بقصد اتخاذ القرارات المختلفة وتصور نتيجة عمل المؤسسة ومركزها المالي.
- القوائم المالية هي مجموعة متكاملة من الحسابات تتضمن الميزانية ,جدول حسابات النتائج ,قائمة تدفقات الخزينة ,قائمة تغيرات رؤوس الأموال والملاحق ,والهدف من هذه القوائم هو تقديم المعلومات عن الوضعية المالية و الأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وعليه فالقوائم المالية هي وثائق محاسبية ذات علاقة تكاملية مع بعضها البعض تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة ,من خلال ماتحتويه من معلومات تلخص جميع العمليات والأحداث التي قامت بها ,و توجيهها إلى الفئات المستخدمة لها لاتخاذ القرارات المختلف.

2. **الخصائص النوعية للقوائم المالية :**

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ,حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة يجعل القوائم تظهر بصورة عادلة وصادقة[2].

وتتمثل هذي الخصائص النوعية في :

أ - **القابلية للفهم و الاستيعاب:**

- ✓ لاتكون معقدة.
- ✓ يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.

ب - **الملائمة والأدلة:**

- ✓ حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي و الأداء , وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار.

[1] إيمان عاية ,أسس **وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ,مذكر ماستر,تدقيق محاسبي , جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,2015 ص 22

[2] طارق عبد العال حماد ,**التقارير المالية**,الجزء الأول ,الدار الجامعية ,مصر, ص 90

- ✓ تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل , وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.

ت - **المصداقية والعدالة :**

- ✓ يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها ,ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ,وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات و أحداث.
- ✓ أن تكون كاملة خالية من الأخطاء و الحذف حتى لاتصبح مظللة ,وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل .

ث - **القابلية للمقارنة :**

قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشئات أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة فيها .

3. أهداف القوائم المالية :

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة و المفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشر وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها حيث تنحصر أهم الأهداف في مايلي[1] :

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافها.
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات و الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين .
- تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة إدارتها بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها , الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها و استمراريتها .
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي و أداة المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لاتوفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية ,لأن هذي القوائم تعكس فقط والى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة .

ويمكن تبين أهم الأهداف في الشكل التالي :

[1] سمير كامل محمد ,**المحاسبة المالية المدخل النظري قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل** , دار الجامعية الجديدة لنشر ,مصر ,2000,ص26.

الشكل 02: الأهداف من نشر التقارير المالية والقوائم المالية

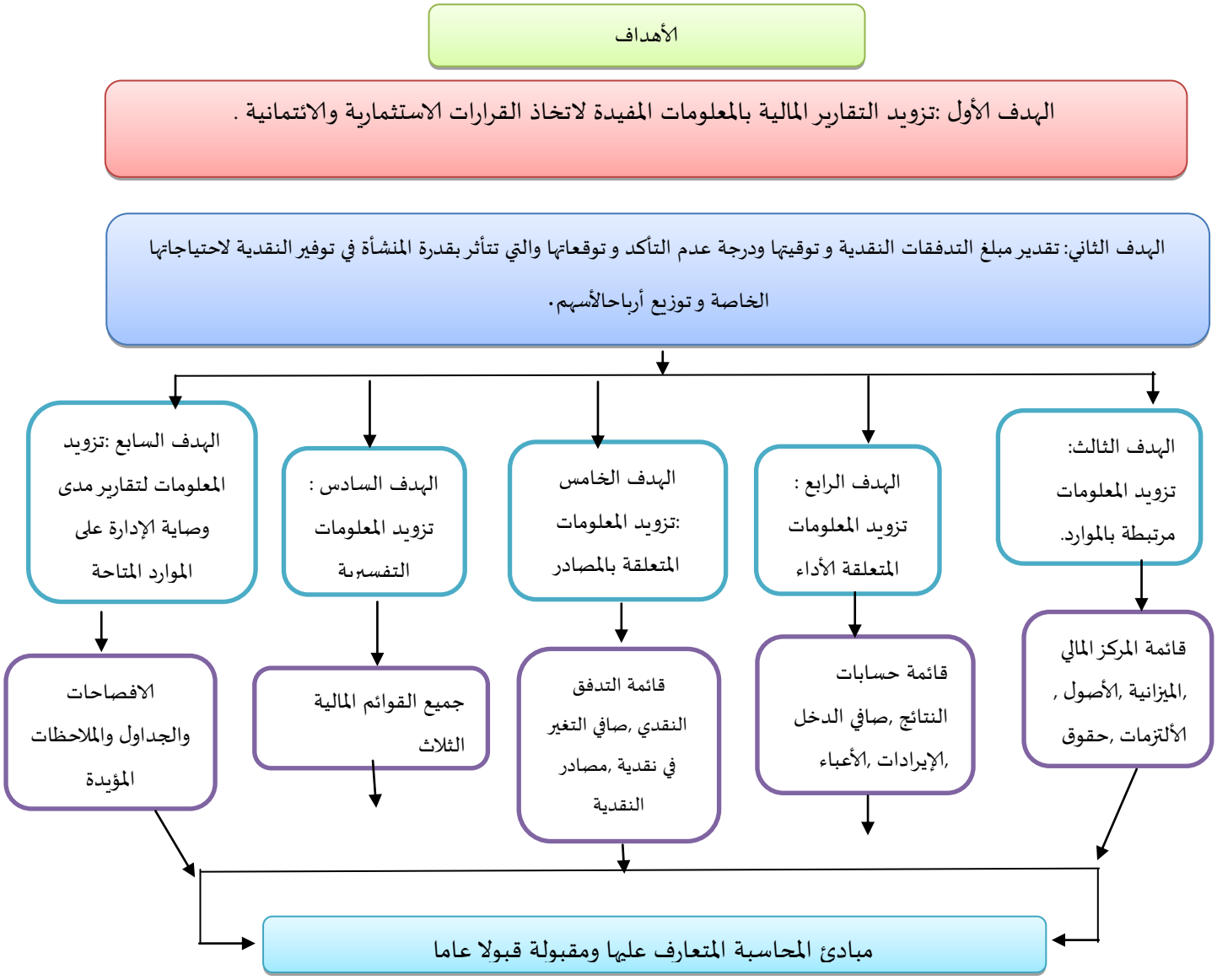

المصدر :حيدر محمد علي بن عطا ,مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ,دار حامد للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى ص34 .

من خلال الشكل السابق نرى أن القوائم المالية لأي منشأة تقدم عرضا هيكليا لمركزها المالي وما أنجزته من معاملاتوتهدف القوائم ذات الأغراض العامة الى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار, كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها ,وتساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية .

4. مستخدمو القوائم المالية:

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات والبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية وتتمثل هذه الفئات أساسا في :

✓ **المستثمرون الحاليون والمحتملون :**

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها , حيث تتعلق بالاستثمار في مؤسسة ما سواء بشراء الأسهم أو الاستمرارية و الاحتفاظ بها أو بيعها ,بالإضافة إلى أن المساهمون معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الإرباح و النمو فيها وولوج الأسواق المالية و الدولية ,ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين و المتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم المؤسسات بعرضه من معلومات مالية[1] .

✓ **الموظفون:**

تعتبر المؤسسة بالنسبة للموظفين مصدر دخلهم فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار و استمرارية المؤسسة ومدى تحقيقها أرباح و تدفقات نقدية تعزز ذلك ,كما يحتاجون أيضا إلى معلومات تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير مكافئات ومنافع التقاعد وفرص التوظيف [2].

✓ **الموردون:**

يعتبر الموردون الذين يمنحون المؤسسة ائتمانا قصير الأجل في وضع مشابه للمقرضين للأجل القصير, فليس من الضروري أن تهتم كلتا المجموعتين اهتماما كبيرا بالتدفقات النقدية للمؤسسة و مقدرتها على السداد إلا في حدود الشهور الأولى القليلة التي تستحق خلالها تلك القروض ,فالمورد إضافة إلى كونه دائن لأجل قصير للمؤسسة فهو يعقد مع المؤسسة اتفاقية طويلة الأجل لتوريد جانب كبير من منتجاته لسنوات عديدة وبذلك تنصب اهتماماته في دراسة مستقبل المؤسسة ومدى قدرتها على سداد ديونه عند استحقاقها وبدرجة السير المالي التي تتمتع بها ويعنى المورد أيضا بمعرفة مدى استقرار حجم العمليات التي تزاولها المؤسسة ,ويستدل على ذلك إجمالي المبيعات من المنتجات التي تستخدم توريداتة في إنتاجها بالإضافة الى ربحية تلك المبيعات [3].

✓ **المقرضون:**

يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد و الحصول على عائد مناسب لذلك فإن هذه الفئة ترتكز على البيانات التي تقدم لها معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطر المترتبة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين والفوائد في مواعيدها المقررة ,و كل هذا يعتمد على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية [4].

---

[1] خالد جمال الجعارات ,**معايير التقارير الدولية ifrs-ias 2007** الطبعة الأولى ,إثراء للنشر والتوزيع ,عمان ,2008 ,ص42.

[2] شعيب شنوف , **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي AFRS** ,الطبعة الثانية , دار زهوان للنشر والتوزيع , عمان ,2015,ص 40

[3] محمد مصطفى سليمان ,**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** ,الطبعة الأولى ,الدار الجامعية ,مصر , 2006, ص ص (166-167).

[4] محمد عباس بدوي ,**المحاسبة وتحليل القوائم المالية** ,المكتب الجامعي الحديث ,مصر ,ص 286

✓ **العملاء :**

يعتبر العملاء المصدر الأساسي لإيرادات المؤسسة ,إذ تهتم هذه الفئة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل لتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات[1] .

✓ **الجمهور :**

تؤثر المؤسسات على الجمهور و أفراد المجتمع بطرق متنوعة على سبيل المثال ,قد تقدم مساعدات للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ,ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في إنماء المؤسسة وتنوع نشاطاتها[2] .

✓ **إدارة المؤسسة :**

تعتبر إدارة المؤسسة من المستخدمين الداخلين للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية ,وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ,وقدرتها على جذب رؤوس أموال من خلال المعدلات المتوقعة على رأس المال ,وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يفي استمراريتها في أداء واجباتها داخل المؤسسة[3] .

✓ **الحكومة بأجهزتها المختلفة :**

وتعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية في تمويل خططها من خلال الضرائب ,وتحقيق الأهداف الوطنية كالتشغيل و التقليل من نسب البطالة والفقر ,لذلك فالحكومة مهتمة بربحية المؤسسة وتوسيع أعمالها , فهي تستخدم المعلومات الموجودة في القوائم المالية كأساس لمنح إعفاءات ضريبية وتحديد مقدار الضريبة على الأرباح و غيرها [4] .

✓ **السلطات القضائية :**

تحتاج السلطات القضائية المعلومات الموجودة في القوائم المالية للفصل في أمور التفليس و المنازعات القضائية التي تحدث بين المؤسسة والغير أو داخل المؤسسة[5] .

5. **<u>مكونات القوائم المالية :</u>**

من أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية هو مجلس معايير المحاسبة المالية وهي خمسة المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية و جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة إذا أريد لها أن تؤدي دورها بالشكل الصحيح ,ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع لعملية القياس نفسها ,مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها و نتيجة لتطبيق القيدالمزدوج على عمليات المنشأة كافة ,وهي مكملة لبعضها البعض ,فهي تعكس معلومات متنوعة ومختلفة عن المنشأة الاقتصادية

[1] شعيب شنوف, مرجع سبق ذكره ص41

[2] خليدة قدور ,مريم حنك ,**مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها وفق ل SCF** , مذكرة ماستر,تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ,جامعة محمد الصديق بن يحي ,جيجل ,الجزائر ,2016,ص 55

[3] محمد عباس بدوي ,مرجع سبق ذكره ,ص 286,

[4] خالد جمال الجعارات ,مرجع سبق ذكره ,ص 119 .

[5] رضوان حلوة حنان ,**مدخل لنظرية المحاسبية** ,الطبعة الأولى , دار وائل لنشر و التوزيع ,عمان ,2005, ص 34

والعمليات المالية التي تخصها ,وبالتالي فإن اية قائمة مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشأة بمفردها و المستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن هذه المنشأة[1].

يمكن تلخيص مكونات القوائم المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): مكونات القوائم المالية.

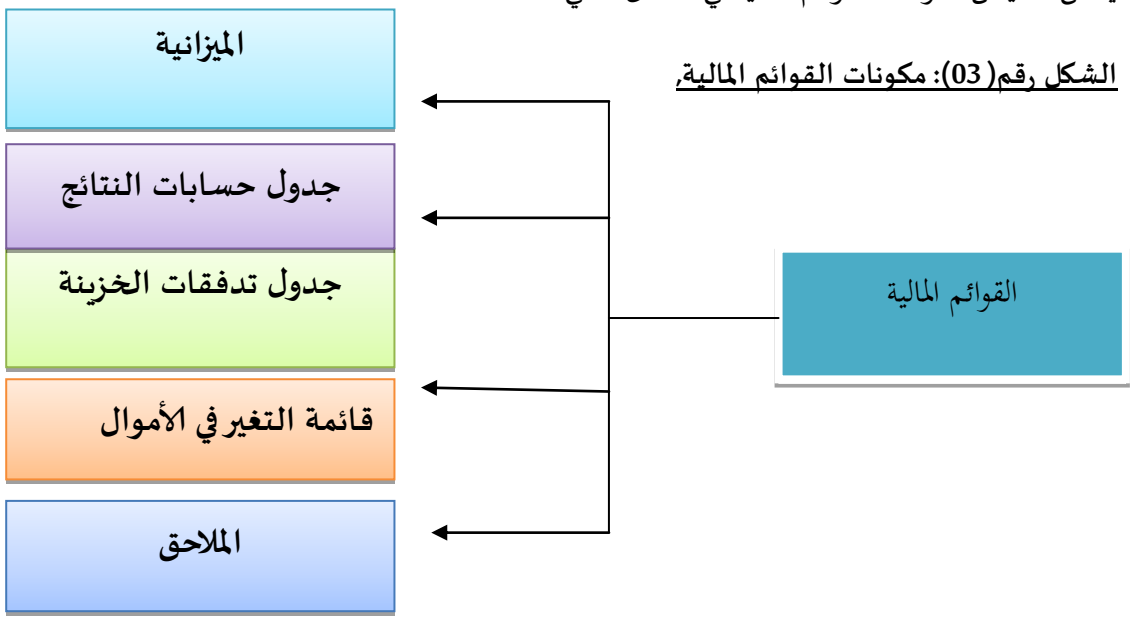

المصدر: من إعداد الطالبة.

6. أسس و اعتبارات إعداد القوائم المالية :

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها الشركات و يعد المعيار **IAS1** الذي حدد الاعتبارات العامة و الشاملة لعرض القوائم المالية و الإرشادات الخاصة بمكوناتها، كما أن لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة موجودات و التزامات و حقوق الملكية للمنشأة، و طريقة الإفصاح و إعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت، صدر هذا المعيار في أفريل **1974** ،و أجريت عليه تعديلات كباقي المعايير الصادرة و كان آخر تعديل في سنة **2005** فقد صمم أصلا لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة، أي يهدف إلى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام، و ذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة و البيانات المالية للمشاريع الأخرى.

أولا : أسس إعداد القوائم المالية.

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم **(1)**على عدة أسس و اعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية و هي[2]:

[1] سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] جعفر خوجة عبد الصمد ,محمودي أم الخير , **أثر مشاكل الإفصاح في إعداد القوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية** ,مذكرة ماستر,محاسبة وتدقيق ,جامعة أكلي محند أولحاج , البويرة ,2019, ص 35 .

- **العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية المالية:**

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي و الأداء المالي و التدفقات المالية للمنشأة ،وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا ، و نجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا، و في هذه الحالة يجب على المنشأة الإفصاح كما يلي:

أ- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادلا لمركز المالي للمنشأة و أداءها المالي و تدفقا تها النقدية .

ب- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أ نها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل.

ج- تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة و طبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة .

د- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المنشأة أو على الأصول و الخصوم أو حقوق المساهمين و

و التدفقات النقدية لكل فترة معروضة .

- **السياسات المحاسبية :**

السياسات المحاسبية هي المبادئ و الأسس و الأعراف و القواعد و الممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد و عرض القوائم المالية حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتعبة بواسطة المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

- **فرض استمرارية المؤسسة :**

إعداد التقارير و القوائم المالية على أساس المنشأة مستمرة ، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة، و ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الإدارة على علم أثناء تقييمها بحالات عدم التأكد المادية ، أي تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد

- **المحاسبة على أساس الاستحقاق :**

يتم الاعتراف بالعمليات و الأحداث عند حدوثها (و ليس عند استلام أو سداد النقدية و ما في حكمها)، أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسا بها كما يتم الاعتراف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد و تتحمل ما يخصها من أعباء

- **مبدأ ثبات العرض :**

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب و أثر هذا التغيير على القوائم المالية.

- **مبدأ الحيطة والحذر:**

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف ، مثل الديون المشكوك فيها ، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات و الأصول ، عدد المطالبات و الكفالات التي يمكن أن تحدث .و يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها و مدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية ، أي تبنى درجة الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد ، و لا ينتج عنها تضخم للأصول و الدخل أو تقليل الالتزامات و المصروفات.

- **القابلية للمقارنة :**

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية و في حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثانيا :الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية .

حدد المعيار الدولي رقم **(1)**بعض الاعتبارات العامة التي تضمن عدالة العرض في القوائم المالية يمكن ذكربعضها[1]:

- تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، لأهمية وجود هذه الجهة للرجوع إليها عند طلب أي توضيحات، إضافة إلى أن وجود هذه الجهة المسؤولة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة.
- ضرورة اختيار السياسات المحاسبية التي تعكس نتائج الأعمال بشكل صحيح و تمثل جوهر الأحداث المالية.
- ثبات عرض و تصنيف عناصر القوائم المالية من فترة مالية أخرى، لتوفير إمكانية إجراء مقارنة لنتائج أعمال الشركة خلال فترات زمنية متعاقبة و لا تخرج الشركة من التصنيف المعهود إذا طلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء تغيير.
- تحديد مستوى التجميع أو التفصيل في عرض القوائم المالية، وذلك استنادا إلى مفهوم الأهمية النسبية للبند (تفصيل للبند المهم و تجميع بنود أقل أهمية مع بنود أخرى) ، و يعتبر بندا مهما إذا كان حذفه أو عدم الإفصاح عنه سيؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتختلف أهمية البند على حسب طبيعة عمل و حجم نشاط الشركات.
- منع إجراء أي مقاصة بين بنود الدخل و المصروفات، ما لم يسمح بذلك معيار محاسبي آخر أو كانت بنود الدخل و المصروفات المتعلقة بها لا تتمتع بأهمية نسبية.

[1] هوام جمعة, **المحاسبة المعمقة وفقا لنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية** ,ديوان المطبوعات الجزائرية 2010 ص 25

- إن إجراء مقاصة على أسس غير موضوعية قد يؤثر أو يغير في عملية اتخاذ القرار بإخفائه لمعلومات مهمة بإظهار الصافي فقط.
- ضرورة تقديم القوائم لفترة سابقة مع القوائم المالية الحالية لإظهار تطور الشركة و إجراء المقارنة

الفرع الثاني :القوائم الأساسية حسب المعايير المحاسبية الدولية.

كان هدف و اهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزا على الدخل و على ربحية السهم الواحد كأساس لاتخاذ القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المنشأة على توليد النقدية ، فتحول بذلك الاهتمام من الاهتمام بجدول حسابات النتائج إلى الاهتمام بقوائم مالية أخرى مثل الميزانية و التدفقات النقدية، حيث كانت غايات البيانات تقتصر على تزويد معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول الوضع المالي و نتائج الأعمال و التغييرات في الوضع المالي، و كذلك لإظهار نتائج إدارة الشركة و مساءلتها عن مواردها المالية، و يجري العمل على تغيير هذه الأهداف لتشمل تقييم المبالغ و الأوقات و عدم التيقن للتدفقات النقدية المستقبلية، من أجل الوقوف على قدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية تحقق عوائد للمستثمرين و الدائنين، و تشمل أيضا تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية و الالتزامات المقابلة لهذه الموارد و الالتزامات، بالإضافة إلىتقديم معلومات مفيدة حول الاستثمار و العمليات الأخرى.

وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه القوائم يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، و ما حققته من نتائج، و تلتزم المنشأة على اختلافها بإعداد خمسة قوائم أساسية هي[1]:

-الميزانية.

-جدول حسابات النتائج.

-جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

-جدول قائمة التدفقات النقدية.

-الملاحق.

وترفق القوائم السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية،إضافة الى تقرير المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال و المركز المالي في لحظة معينة.

كانت المعلومات المالية تتألف من الميزانية و بيان الدخل و بيان التغيير في الوضع المالي و أي ملاحظات و معلومات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء مكمل للبيانات المالية، و بعد ذلك جرى تطوير عناصر البيانات المالية و أهدافها تبعا لتطوير مفهوم المعلومات المالية للأغراض العامة، و هي المعلومات التي يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية و تعميمها لتلبي حاجات المعلومات العامة لفئات عديدة من المستخدمين

- **الميزانية :**

الميزانية هي ملخص تاريخي لكل من الأصول و المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، و الالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية و الحاضرة، و التي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات و قد جاء بتبويب عناصر الميزانية في شكلها الرأسي إلى:

[1] حيدر محمد علي بني عطا , مرجع سبق ذكره,ص 50

- **أصول ثابتة.**
- **أصول متداولة.**
- **حقوق الملكية.**
- **الخصوم طويلة الأجل.**
- **خصوم متداولة .**

في حين أن الميزانية لا يتم إعدادها بالمصروف إلا لأغراض التحليل المالي، و لبيان و دراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية و السنوات السابقة، للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولا أو خصوما.

هناك الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض عليه القوائم المالية (**حسب المعيار30**)،و للإدارة الحق في إضافة أي بنود أو البيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي، و يتم الفصل حتى يمكن إظهار العلاقات الهامة بينها[1].

الأصول الثابتة : حتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية[2]:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع في الأصل، و تمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي يوفر المنشأة الحق في الحصول على تلك المنافع يكون في الأصل الذي قد حدث فعلا .

ويصنف أصل متداول إذا كان سيتحول إلى نقدية، أو يستخدم في سداد التزام متداول أي القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة.

تصنف الأصول إلى أصول متداولة إذا كانت مستخدمة في الأنشطة التشغيلية للمنشأة، و يتوقع بدرجة معقولة أن يتم تحويلها إلى نقدية أو بيعها خلال **12** شهرا من تاريخ التقرير أو خلال دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول، كما تصنف الأصول أيضا كأصول متداولة عندما يتم الاحتفاظها لأغراض المتاجرة أو الاستثمار قصير الأجل.

ولاتعتبر عملية تقدير القيمة أصلا أو التزاما، بل تعدل القيمة المحولة لأصل ما لكنها ليست مستقلة عن ذلك الأصل ذو الصلة، و للأصول سمات تساعد في التعرف عليها فهي قابلة للتداول و قابلة للتطبيق قانونا، و لها عائد اقتصادي مستقبلي [إمكانات خدمية] و تلك الإمكانات هي التي تجلب النقد في النهاية إلى المنشأة و تؤكد مفهوم الأصل.

الأصول المتداولة :تشمل النقدية و ما في حكمها و الأصول التي يكون من المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها أثناء دورة واحدة تشغيلية للمنشأة، و يقصد بالدورة التشغيلية للمنشأة الوقت المنقضي بين تملك المواد الخام الداخلة في عملية ما، و تحويلها إلى نقد أو أداة قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة لذلك فإنه من المتوقع أن يتم تحقيق الأصول لمتداولة خلال فترة **12** شهرا[3].

[1] شعيب شنوف ,مرجع سبق ذكره ,ص 95

[2] يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله ,**المحاسبة الدولية** , الوارق لنشر و التوزيع ,الأردن ,2002,ص 100

[3] عثمان محمد يسين ,**المعيار الدولي 1 عرض القوائم المالية أبحاث اقتصادية وإدارية** ,2007, ص 100

يستثنى المعيار المحاسبي الأول المعدل في 1997 كل من المخزون و الذمم المدينة التجارية، حيث على أنه حتى و لو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية فإنه ينبغي تصنيفها كأصول متداولة. ويتم تصنيفالبنود التالية كأصول متداولة [1]:

- **النقدية و ما في حكمها:** و تشمل النقدية الموجودة بالصندوق [عملات معدنية، عملة، شيكات، حوالات بريدية] و الودائع لدى البنوك، حيث يجب أن تكون النقدية متاحة للاستخدام الجاري، حتى تصنف كأصل متداول

-**الاستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية التي يمكن التعاملها بسهولة في السوق، و الأساس الذي يقوم عليه بيان هذه البنود هو أنه لا حاجة إلى ذكرها في صلب الميزانية العمومية بشرط أن يتم إجراء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة .

-**الحسابات المدينة:** و تشمل المدينون و أوراق القبض و المبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة و المبالغ واجبة التحصيل من المسؤولين الإداريين و الموظفين نتيجة مستحقات عليهم.

و يمثل مصطلح **"الحسابات المدينة "** المبالغ المستحقة على العملاء و الناشئة عن معاملات ثم انجازها في سياق أعمال المنشأة العادية.

- **المخزون:** هو أصل محتفظ به لعملية الإنتاج أو بغرض البيع.

- **المصروفات المدفوعة مقدما:** هي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق الدفع، أي يتم تقديمها مقدما، أو تكبد التزام ما، و هي تنقص و تصبح نفقات مع مرور الوقت (إيجار مدفوع مسبقا أو تأمينه...) .

الأصول غير المتداولة : تشمل الاستثمارات طويلة الأجل العقارات و الآلات و المعدات و الأصول المعنوية و الأصول المتنوعة الأخرى .

نشير إلى أنه تختلف درجة السيولة في مجموعة الأصول المتداولة ذاتها، فمثلا نجد أن بند الزبائن أعلى سيولة من بند المخزون، و أقل سيولة من بند أوراق القبض، بينما الأصول الجاهزة كالمحاسبات تحت الطلب تتميز بدرجة سيولة عالية[2].

الخصوم :هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشأة معينة، بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

حدد المعيار الدولي المحاسبي الأول عددا من العناصر التي ينبغي عرضها في صلب الميزانية [3].

- **جدول حسابات النتائج:**

يعرف جدول حسابات النتائج بأسماء كثيرة فالمعايير المحاسبية الدولية مثلا المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)المعدل،عرض القوائم المالية و المعيار الدولي رقم (8)الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة و الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسات المحاسبية تشير لهذه القائمة باسم جدول حسابات النتائج، و مهما كان الاسم المستخدم لهذا الجدول فإن هذه القائمة تعد مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشأة،و تعبر عن معظم التغيرات الحادثة في

[1] هادي رضا الصفار,**مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف والإفصاح في التقارير المالية المحاسبية**, دار الثقافة للنشر,عمان 2009 ص 53.
[2] طارق عبد العال حماد ,مرجع سبق ذكره , ص 79 .
[3] هادي رضا الصفار, مرجع سبق ذكره , ص 97

المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، و التي غالبا ما تكون سنة كاملة.حيث يجب على الإدارة الاهتمام أكثر بهذه القائمة نظرا لأنها كانت محط اهتمام و تركيز مستخدمي القوائم المالية[1].

أشار المعيار المحاسبي الدولي **(1)**إلى ضرورة تقديم إفصاح ملائم في قائمة الدخل حيث يتم عرض نتائج النشاط الأساسي للشركة بشكل تفصيلي، كما يتم أيضا الإفصاح عن صافي النتائج للأنشطة الأخرى لتلك الشركة، حيث أيد المعيار المحاسبي الدولي **(1)**اعتماد مدخل العمليات في قياس صافي نتائج الأعمال للشركة، و يقوم هذا المدخل على مقابلة الإيرادات و المصروفات الناتجة عن أنشطة الشركة خلال فترة محاسبة معينة.

الحد الأدنى من المعلومات حسب المعيار المحاسبي الدولي:

تتمثل المعلومات التي تمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في جدول حسابات النتائج وهي:

-الإيرادات

- تكاليف التمويل

–حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشأة الزميلة و المشروعات المشتركة

- مصروف الضرائب

- العمليات غير المستثمرة

- الأرباح و الخسائر

أما بالنسبة لنتائج النشاط غير الأساسي (فقرة **75** من المعيار رقم **01**) فيتم الإفصاح عنها بشكل مستقل في جدول حسابات النتائج حتى يتم إظهار نتيجة النشاط غير الأساسي، و هكذا يتم الإفصاح عن صافي نتيجة الأعمال (الربح أو الخسارة) المتأتية من النشاط الأساسي، أيضا يتم عرض صافي نتيجة الأعمال المتأتية من الأنشطة الثانوية، ثم الوصول إلى الربح أو النتيجة الشاملة. و هذه الطريقة في رأينا أفضل للتحليل و أكثر ملائمة لمستخدمي جدول حسابات النتائج خاصة عند تقييم أداء المنشأة فمن المعتاد التمييز بين البنود المتعلقة بحسابات النتائج و النفقات الناشئة عن أنشطة عادية وبين تلك القوائم المالية التي يفصح عنه[2].

يعبر جدول حسابات النتائج عن فترة زمنية معينة و تقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، و تتبنى ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية و التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات الشركة في سداد الالتزامات و تقييم كفاءة الإدارة، فقياس الدخل الوسيلة التي يمكن من خلالها تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للشركة، و قائمة الدخل تعتبر مؤشرا لرقم و محدد لاتجاهه في آن واحد، يلاحظ أنه يستخدم مصطلح الربح بشكل واسع لقياس أداء المنشاة و الحكم على مدى نجاحها إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام مصطلح صافي الدخل أو صافي المكاسب[3].

- **جدول تغيرات الأموال الخاصة.**

يحدد المعيار الدولي المعدل سنة **1997** مكونا جديدا في القوائم المالية ليتم تقديمه إلى جانب القوائم التقليدية، ويمكن تعريفها بأنها التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل و توزيعات الأرباح و المسحوبات على الوضع

[1] أحمد الحي مرعي ,مرجع سبق ذكره ,ص 130

[2] أحمد نور ,**المحاسبة المالية ,القياس والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية** , الدار الجامعية ,مصر ,2008 ,ص 89.

[3] أمين السيد أحمد لطفي ,**نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي** , الدار الجامعية ,الإسكندرية , 2006, ص75 .

المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية، و يمكن استخدام المعادلة المحاسبية التالية خاصة بالنسبة للمنشأةالفردية الصغيرة [1]:

رأس مال أول المدة +الاستثمار الإضافي + صافي الدخل – المسحوبات = رأس مال آخر

علاقة جدول تغيرات الأموال الخاصة بالقوائم المالية: تبين القائمة المالية نوعين من العلاقات بين القوائم المالية:

العلاقة الأولى: المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة حقوق الملكية و هي صافي الدخل.

العلاقة الثانية: المعلومة التي تتدفق من قائمة حقوق الملكية إلى الميزانية و هي رصيد رأس المال آخر المدة

آليات إظهار التغيرات الحادثة في جدول تغيرات الأموال الخاصة للمنشأة: يطرح المعيار المحاسبي الدولي رقم **(1)**آليتين رئيسيتين لبيان أو إظهار التغيرات الحادثة في حقوق الملكية المنشأة عن فترة ما:

- ✓ **الآلية الأولى:** تقتضي تقدم المنشأة حقوق المصدرة للتقرير قائمة مالية جديدة تحت اسم قائمة التغيرات في حقوق الملكية، و هذه القائمة يجب أن تعرض ما يأتي:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية، إلى جانب مجموع هذه البنود يجمع صافي ربح أو خسارة الفترة و الأثر التراكميلتغيير السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الجوهرية إذا تم معالجتها محاسبيا بالمعالجة القياسية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم (08) .

-كما تعرض التغيرات الحادثة في حسابات حقوق الملكية إلى جانب مستويات الأرصدة في أول ونهاية المدة في كل من مكونات الملكية، و أرصدة الأرباح و الخسائر و الخسائر المتراكمة مع إعطاء التفاصيل للتحركات عن الفترة.

- ✓ **الآلية الثانية:** تقتضي بأن تقدم الشركة القائمة بالمكاسب و الخسائر المحققة عن الفترة، بحيث تشمل فقط الأثر الصافي للمصروفات و المكسب أو الخسارة المبنية في قائمة الدخل عن الفترة.

- **جدول التدفقات النقدية (الخزينة):**

قائمة التدفقات النقدية تركز على أمرين، الأول يتضمن التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة و الأمر الثاني يركز على تبويب التدفقات النقدية حيث يتم تبويب المتحصلات و المدفوعات على النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية بالمنشأة.[2]

يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى معلومات التدفقات النقدية بسبب القيود المفروضة على محاسبة الاستحقاق و قد بينت الدراسات السابقة القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية تستند إلى معلومات محاسبة التكلفة التاريخية، و هنا لا تعكس مفهوم المحافظة على رأس المال و الدخل، كما يتم تعريف أو تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بشكل شامل المرونة في تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، فقد تعرضت تلك المرونة للانتقادات تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية و المركز المالي، نتيجة الاختلاف في الطرائق و السياسات

[1] طارق عبد العال حماد , **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** , الدار الجامعية ,مصر, 2006 ,ص111.

[2] أحمد نور ,مرجع سبق ذكره , ص 77

المحاسبية المتبعة و انعكاس ذلك على إمكانية المقارنة بين الشركات المماثلة أو بين الشركة الواحدة لسنوات، ومن جهة أخرى فإن محاسبة التدفقات النقدية تساهم في توليد معلومات متعددة مفيدة كونها تتجنب إتباع إجراءات محاسبية مثل: نظام مسك الدفاتر و الاستهلاكات و المخصصات و المستحقات و القيود العكسية، و هناك انتقاد آخر تعرضت له محاسبة الاستحقاق كونها لا تأخذ بالحسبان التغيرات ف القوة الشرائية للنقود، وبشكل واضح تفترض بنود التكلفة التاريخية ثبات وحدة قياس النقدية.

و بالمقابل تقوم قوائم التدفقات تقوم قوائم التدفقات النقدية بتحديد جميع بيانات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة استنادا إلى القوة الشرائية الجارية مع بيان التغيرات الحالية في القوة الشرائية للنقود مع تلك القائمة، و من ثم فإن معظم مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى قوائم التدفقات النقدية و إجراء التسويات المناسبة، و يمكن القول أن معلومات التدفقات النقدية مفيدة لمساعدة المستخدمين في تحليل ما وراء الأرقام المعدة استنادا إلى أساس الاستحقاق المحاسبي .[1]

يجب أن يتم إعداد قائمة التدفق النقدي تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي رقم **(7)** ,و يجب أن تعرض كجزء متكامل ضمن القوائم المالية للمنشأة لكل فترة تمثلها تلك القوائم، و هذا ما تم الإشارة إليه في الفقرة رقم **36** من المعيار **(1)** ،حيث تشير الفقرتين (**6,7**) إلى تعريف النقدية بأنها تشمل الأموال الجاهزة و الودائع الجارية ما في حكم النقدية، كما سبق ذكره في المركز المالي هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة [مثل الأوراق المالية المتعلقة بالديون قصيرة الأجل كأذون الخزينة]. كما يطلق عليها النقدية المعادلة أي الممكن تحويلها إلى نقدية معلومة و أن مخاطر حدوث تغيرات في قيمتها تكون غير هامة[2].

- **الملاحق المرفقة بالقوائم المالية:**

يوفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة و يوجد ثلاث أنوع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم لمالية هي [3]:

- عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد و تحضير القوائم المالية على أساسها، و تقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة، مثل: الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات الماليةطريقةالاهتلاك.

-تقديم أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها.

- إبراز معلومات إضافية و التي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، و تعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية إن إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية يترتب عليه إعداد وعرض ملائم و موثوق للقوائم المالية نظرا للمعلومات التفصيلية عن المركز المالي للمنشأة و نظرا لطبيعة المعلومات من جهة و طريقة الإفصاح المحاسبي عنها من جهة أخرى و لاشك أنها تقدم مرجعا رئيسيا و أساسيا لمستخدمي المعلومات و تكون منسجمة مع حاجاتهم، أي لابد أن تكون مرجع كافي لمختلف الشرائح المستخدمة أو المستهدفة للقوائم المالية.

[1] أحمد الحي مرعي ,مرجع سبق ذكره ,ص45.
[2] يوسف محمود جربوع , مرجع سبق ذكره ,ص 132
[3] هادي رضا الصفار,مرجع سبق ذكره ,ص 140

الفرع الثالث :الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

و يتمثل ذلك فيمايلي :

أولا :أهم القوانين والتشريعات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

جاء النظام المحاسبي المالي نتاجا للعملية الإصلاحية التي قامت بها الجزائر في شتى المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية ,و ذلك بغية تطوير ممارستها المحاسبية و مسايرة ركب الدول التي تسعى الى تحقيق توافق محاسبي دولي ,وهذا بالنظر الى ازدياد الحاجة الى نشر وإيصال معلومات محاسبية تكون ذات مصداقية في ظل تنامي أنشطة المؤسسات الاقتصادية عبر العالم ,و هو مالا يتم إلا من خلال العمل على تقليص فروق الممارسة المحاسبية و محاولة الوصول الى توحيد العمل المحاسبي .

وهو ماعمدت إليه الجزائر من خلال تكييف بيئتها المحاسبية مع الممارسات المحاسبية الدولية , وذلك استجابة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية ,ولقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبير للإفصاح المحاسبي , من خلال إعطاء أولوية للمعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية بغية إكسابها مزيدا من المصداقية والشفافية , وهوا مايظهر من خلال تبني النظام المحاسبي لمعيار المحاسبة الدولي الأول **IAS01** وذلك لما له من أهمية في جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

ولقد اندرج النظام المحاسبي المالي ضمن إطار تشريعي متكون من :

- ✓ القانون 11\01 المؤرخ في 27 نوفمبر المتضمن لقانون النظام المحاسبي المالي .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08 \156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن لتطبيق أحكام القانون 11\07.
- ✓ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد القياس المحاسبي ومدونة الحسابات .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 09\110المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي يحدد كيفيات مسك محاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي .
- ✓ التعليمة 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي لأول مرة وبما أن القوائم المالي في مجملها تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي ,الذي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية ,فقد فرض النظام المحاسبي المالي جملة من القواعد والتعليمات الواجب الأخذ بها إعداد و تقديم هذه القواعد نذكرها[1] :

_ كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي يتعين عليها سنويا إعداد كل من الميزانية جدول حسابات النتائج ,جدول سيولة الخزينة , جدول تغيرات الأموال الخاصة ,الملاحق .

_ يتم الأخذ بالحسبان الإطار التصوري لنظام المحاسبة عند إعداد القوائم المالية .

_ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري الشركة ,على أن يتم إصدارها في أجل أقصاه ستة أشهر بعد الإقفال.

_ يتم توضيح كل مكون للقوائم المالية مع تبيان المعلومات التالية :

- تسمية الشركة , الاسم التجاري ,رقم السجل التجاري .

[1] الجريدة الرسمية عدد 19 المتضمن القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008,ص-ص 22-23.

- طبيعة القوائم المالية فردية مدمجة أو مركبة .
- تاريخ الأقفال والعملة التي تقدم بها .
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تحدد هوية المؤسسة.
- إعداد القوائم المالية بما يمكن من إجراء المقارنة مع سنوات السابقة .
- اشتمال الملحق على معلومات ذات صيغة مقارن في شكل سردي وصفي رقمي .

ثانيا : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

أعطى النظام المحاسبي المالي اهتماما بالغا لكيفية عرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها ,حيث خصص لها بموجب قرار 26 جويلية 2008 باب كاملا يحتوي على 8 فصول مفصلة لمحتويات القوائم المالية بما في ذلك نماذج تقديم كل قائمة على حدا ,ويظهر أن النظام المحاسبي المالي استند لمعايير المحاسبية الدولية في تحديد القوائم الواجب عرضها في حين ينحصر الاختلاف في التسمية فقط ,حيث سبق وقد نص معيار المحاسبة الدولي رقم (01) في الفقرة 8و10 وإمكانية استخدام المنشأة تسميات مختلفة للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في المعيار أو استخدام مصطلحات أخرى لوصف المجاميع طالما أن المعنى واضح[1].

1. الميزانية :

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة وذلك في تاريخ محدد وهي تصف وبصفة منفصلة عن عناصر الأصول وعناصر الخصوم و يمكن توضيحها كالتالي [2]:

- في جانب الأصول (التثبيتات لمختلف أنواعها كالمعنوية والعينية ,الأصول المالية ,المخزونات ,الزبائن والمدينون الآخرين ...الخ) .
- في جانب الخصوم (رؤوس الأموال الخاصة ,الخصوم غير الجارية ,الموردون و الدائنون الآخرين ,الخزينة ....الخ) .

قدم النظام المحاسبي المالي كشف ملخص لبنود أصول وخصوم المنشأة بالاعتماد على متطلبات الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القائمة وفق المعيار المحاسبي الدولي (01) ,في حين وضع أساس التميز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم غير جارية والجارية في الملحق رقم (03)(معجم :تعريف المصطلحات) من القرار السابق,حيث تصنف الأصول والخصوم على أنها جارية مسايرة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (01) إذا ارتقب الكيان إنجازها أو بيعها أو انقضاءها في إطار دائرة للاستغلال العادي(آجال التسوية)، تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات (غرض المتاجرة)، يرتقب الكيان إنجازها أو تسويتها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية، أموال خزينة (نقدية أو نقدية مكافئة) التي لا يخضع استعمالها للقيود، في حين أهمل

[1] منير بوعظم ,محمد العربي غزي , أسس ومتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (01) مجلة البشائر الأقتصادية. المجلد الخامس .العدد02,2020 ص 102ص103.

[2] الجريدة الرسمية , عدد 19 المتضمن القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008,ص-ص 23-24 .

النظام المحاسبي المالي التطرق للبنود (الالتزام) التي لا يكون للمنشأة حق غير مشروط في تأجيل تسويتها لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

2. جدول حساب النتائج.

ألزم النظام المحاسبي المالي إدراج المعلومات الآتية في حساب النتيجة وذلك مهما كان النموذج المتبع سواء حسب الطبيعة أو الوظيفة[1] :

- منتجات الأنشطة العادية ,المنتجات والأعباء المالية ,أعباء المستخدمين ,الضرائب والرسوم ,مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية , نتيجة الأنشطة العادية ,العناصر الغير عادية والنتيجة الصافية .

تنحصر تعديلات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)فيما يخص قائمة الدخل الشامل أساسا في قائمة الدخل الشامل الآخر، التي أشار إليها الإطار المفاهيمي المعدل سنة 2018 من خلال مناقشة المفاهي م التي يتم تضمينها في القوائم المالية و كيفية تقديم تلك المعلومات و الإفصاح عنها و تم وصف قائمة الدخل الشامل على أنها قائمة الأداء المالي، و مع ذلك لم يتم الاتفاق ما إذا كان يجب أن تتكون القائمة من قائمة واحدة أو قائمتين ما قد يوثر على خاصية المقارنة بين الشركات مع بقاء مسألة تحديد بدقة ما يتم إدراجه في الربح أو الخسارة أو في الدخل الشامل الآخر دون إجابة مع اعتبار بنود الدخل الشامل الآخر بنود لم يتم الاعتراف بها في قائمة الربح أو الخسارة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية و تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية ،ما يجعل قائمة الربح أو الخسارة المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة(IASPLUS ,2018)،و يتوجب على المنشأة أن تفصح عن مبلغ ضريبة الدخل لبنود الدخل الشامل الآخر بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف.

ينسجم النظام المحاسبي المالي و معيار المحاسبة الدولي الأول فيما يخص أسلوب عرض الأعباء في جدول حساب النتيجة (الطبيعة/الوظيفة)، إلا أنه لم يوفر إسناد قانوني لإعداد وعرض بنود قائمة الدخل الشامل الآخر، إضافة إلى الإبقاء على البنود غير العادية الناجمة عن معاملات منفصلة عن النشاط العادي للكيان و التي تمثل طابعا استثنائيا (مثل التناقص الاستثنائي في المخزونات، نزع الملكية و الكوارث الطبيعية و غير المتوقعة) رغم عدم الاعترافها من قبل المصالح الضريبية عند تحديد النتيجة الجبائية.

3. جدول تدفقات الخزينة:

على المؤسسة أن تقوم بإعداد جدول يتضمن إدخالات و إخراجات الخزينة خلال الدورة وتتمثل في[2] :

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية و التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار ,بالإضافة إلى التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل .
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم ,تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل .

[1] الجريد الرسمية , ,ص-ص 24- عدد 19 المتضمن القرار المؤرخ في 26 يوليو 200825 .
[2] الجريدة الرسمية ,مرجع سبق ذكره ,ص26 .

حسب نصوص النظام المحاسبي المالي، يتضح أن هدف إعداد جدول سيولة الخزينة مستمد و بشكل واضح من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ،غير أن النظام المحاسبي المالي مقارنة بتوصيات مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يتعمق في كيفية المعالجة للبنود القابلة للتصنيف لأكثر من نشاط مع التركيز على حتمية ثبات التصنيف من فترة لأخرى فقط، إضافة إلى الاختلاف في تصنيف الأنشطة التي تكون نتيجتها التغيير في هيكل القروض باعتبار المقبوضات النقدية من التحصيل السلف والقروض التي قدمت للغير باستثناء تلك المقدمة من البنوك والشركات المشابهة تابعة للأنشطة الاستثمارية ,في حين تمثل بالنسبة للنظام المحاسبي المالي أنشطته التمويلية .

4. جدول تغير الأموال الخاصة :

يتضمن هذا الجدول تحليلات للتحركات في كل فصل من رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة و ذلك خلال السنة مالية ,كما يوضح مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها ,ويجب الإفصاح عن المعلومات التالية[1] :

- النتيجة الصافية للسنة المالية و توزيعها و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية ,بالإضافة إلى عمليات الرسملة.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال ,الأعباء و المنتوجات الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة وذلك ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة.

حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا الواجب الإفصاح عنها في القائمة ,كما يوجب بتقديم معلومات مقارنة حول تطور الأموال الخاصة للفترة الحالية والفترتين الماليتين السابقتين في حين أهمل الإفصاح عن التطورات المنسوبة لحقوق الأقلية وتوزيعات الأرباح الخاصة بهم بشكل منفصل عن ملاك الشركة الأم .

5. ملحق القوائم المالية :

يحتوي هذا الملحق على معلومات إضافية للتوضيح وذلك بهدف فهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصح عنها ,ويشمل الملحق معلومات ذات أهمية كبيرة أهمها[2]:

- المكملات الضرورية لفهم الميزانية ,حساب النتائج , جدول التدفقات النقدية ,جدول رؤوس الأموال .
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية .
- المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم .
- المعلومات ذات الطابع العام والتي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وفية .

يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات ذات أهمية وتفيد في فهم العمليات الواردة في هذه القوائم من خلال إحالة كل قسم من أقسام القوائم المالية الى المعلومة الموافقة في الملاحظات المرفقة ,كما يمكن إدراج في ملحق المعلومات غير القابلة لتحديد الكمي والتي من المرجح أن يكون لها أثر مالي على المنشأة ,بالأخذ بعين الاعتبار عاملي الملائمة والأهمية النسبية في تحديد المعلومات التي يتطلب الإفصاح عنها.

[1] الجريدة الرسمية ,مرجع سبق ذكره ,ص26.
[2] الجريدة الرسمية ,مرجع سبق ذكره ,ص 27 .

6. أساليب أخرى للإفصاح :

هناك أساليب أخرى للإفصاح وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي ,حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في معلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية ,كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتجية المستقبلية للمؤسسة وهي كذلك من أساليب الإفصاح[1].

- **الاستنتاج :**

يهدف النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية حيث يظهر ذلك من خلال اعتماد معدو النظام المحاسبي و المالي في الجزائر على المرجعية الدولية للمحاسبة متمثلة في معايير المحاسبية الدولية IASو المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSمن خلال إصدار تشريعات ونصوص قانونية محددة للإطار التصويري، المبادئ والقواعد المحاسبية العامة لهذا النظام من الناحية الشكلية. بينما في الواقع العملي لا تزال البيئة الجزائرية تعتمد على النظام المحاسبي و المالي كونه جاء على شكل قوانين مجبر العمل بها ، لذلك ارتأينا إلى تحديد أهم ما يتشارك فيه المعيار المحاسبي الدولي (1) مع النظام المحاسبي و المالي. تعتبر الكشوف المالية في النظام المالي متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية IAS (01) مع اختلاف في بعض المصطلحات وهذا ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي ، أما شكلها ومحتواها فهو محدد بهدف تسهيل عملية المقارنة ,ولقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إعداد و عرض القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ,في نهاية كل دورة مالية .

المطلب الثالث : معيقات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المالي المحاسبي.

وتم تقسيم المطلب لفرعين :

الفرع الأول :العوامل المؤثرة في الإفصاح .

العوامل العامة:

تشكل هذه العوامل خليطا من العوامل التي قد يرها البعض غير ذي علاقة بموضوع الإفصاح ولكن من يبحث في الآثار التي تسببها يلاحظ عكس هذه الفكرة فكل من هذه العوامل يشكل ضغطا إضافيا يقع على كاهل الوحدة لكي تفصح أكثر فأكثر عن المعلومات التي يمكن أن تفي بما يتطلبه كل عامل من هذه العوامل و يمكن أن تتكون العوامل العامة من العوامل التالية ذكرها:

أ - النظام السياسي.

إن هذا العامل له أثره البارز على المحاسبة إذ إن طبيعة النظام المحاسبي يعد أحد انعكاسات الفكر السياسي و الأهداف. و مما لاشك فيه إن الاستقرار السياسي يؤثر وبشكل كبير على الحركة التجارية و بالتالي على إعداد البيانات المالية فضلا عن نوع النظام السياسي (نظام اشتراكي أو رأسمالي). ولابد و أن يختلف الأمر بين البلدان النامية و المتقدمة إذ يتطلب في البلدان النامية أن تطالب الوحدات المحاسبية بمدى تأثيرها على ميزان المدفوعات من خلالها خططها المرسومة لتتم المصادقة على استثماراتها و إنشاء الأنشطة التجارية و الصناعية الكبيرة في حين قد تطالب الوحدات في الدول الاشتراكية ببيان الآثار الاجتماعية لمنتجاتها أو خدماتها و يرى بض الباحثين في مجال المحاسبة إن

[1] صديقي مسعود ,صديقي فؤاد ,مداخلة بعنوان –**انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر –الملتقى الوطني _واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ,جامعة الوادي ,2013 ,ص6.

البعد السياسي في المحاسبة يشير إلى الجهات ذات الضغط في المحاسبة مثل مجالس المعايير وتعليمات الوزارات و الهيئات المهنية[1].

ب - الثقافة .

و ما يقصد بهذا العامل الموروثات الشعبية لمجتمع ما أو إنها العرف السائد في مجتمع وهذه الأمور تؤثر على السياسة التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية الخاصة بوحدتها الاقتصادية ففي مجتمع يسوده التحفظ فإن العديد من الإجراءات المحاسبية التي تعكس التحفظ سيتم إتباعها. ومن الأمثلة مخصصات و احتياطيات كبيرة نوعا ما مما سيؤدي بالنتيجة إلى تخفيض أرباح الوحدة الاقتصادية، وهذا يقودنا إلى تقييم الوحدة بأقل من واقعها وهذا يعكسالتحفظ وسيؤدي ذلك بالنتيجة إلى التأثير في مستوى الإفصاح بشكل مباشر فلن يتم الإفصاح عن الأسباب الاحتفاظبهذه المخصصات و الاحتياطات الكبيرة، لأن العامل النفسي الموروث سيلعب دورا في هذا الموضوع[2].

ت - المناخ الاجتماعي.

ويقصد بهذا العامل المجتمع وموقفه تجاه الوحدة الاقتصادية أي مدى التأثير للمعتقدات الفكرية للأفراد بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وبالتالي مواقفهم من الوحدة الاقتصادية. وينعكس موقف مستخدمي القوائم المالية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية زيادة أو نقصانا. إذ إن دعم أفراد المجتمع للوحدة الاقتصادية ورغبتهم بالاستثمار فيها أو الإقبال على منتجاتها أو خدماتها، يدفعهم إلى عدم مطالبة الوحدة الاقتصادية بالتفاصيل التي تتبعهاولكن إذا كان هناك استثمار وانخفض مستوى الثقة بالوحدة الاقتصادية لسبب ما، فإن الأفراد سيطالبون الوحدة بإفصاح أكبر وبتفاصيل أكثر. ومن جانب آخر فإن مستخدمي القوائم المالية يطالبون بتقارير حول وضع الوحدة الاقتصادية وسياساتها المالية و السبب في ذلك هو زيادة ثقتهم بالوحدة المحاسبية بهدف اطمئنانهم على أموالهم[3].

ث - المؤثرات الدولية.

إن مستوى النشاط الدولي يعد من العوامل المؤثرة في التطبيقات المحاسبية فالبلدان ذات النشاطات التجارية الخارجية و العلاقات الاقتصادية مع الشركات في البلدان الأخرى فإن هذا يؤثر على الطرق و الممارسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية فمثلا تعاملات تستوجب الحاجة لأسعار التحويل واستخدام الطرق المحاسبية الخاصة بتوحيد البيانات المالية للوحدات الاقتصادية الموجودة في بلدان مختلفة (الشركات التابعة والقابضة) و الحاسة عن مكاسب وخسائر التحويل الخارجي. وهذه العوامل تظهر واضحة من خلال الشركات المتعددة الجنسية أو الشركات العابرة الحدود إذ أن إمكانية عمل هذه الوحدات في أقطار عديدة لابد و أن تواجه بالتزامات تجاه البلد المضيف[4].

ج - العوامل القانونية.

ويندرج تحت هذه المجموعة العوامل ذات الصلة بالقانون وفرضه ويمكن تحديد اثنين من هذه العوامل التي لها آثاره الواضحة على الإفصاح وهذه العوامل هي[5] :

---

[1] مسعود جايد العامري , **المحاسبة الدولية منهج عملي للمشاكل وحلولها** ,الطبعة الأولى ,دار المناهج للنشر ,مصر , 2011 ,ص 88

[2] عباس مهدي الشيرازي ,**نظرية المحاسبة** ,دار السلاسل للنشر ,الكويت ,2009 , ص122.

[3] عباس مهدي الشيرازي , مرجع سبق ذكره ,ص123.

[4] يحي محمد أبو طالب ,**المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة** ,**دار الوئام** لنشر ,مصر ,2005, ص 156 ,

[5] إسماعيل محمود ,**دور القوائم المالية المعدة وفق ifrs في توجيه وتشجيع الاستثمارات** ,كلية التجارة ,جامعة عين الشمس ,مصر , 2008, ص 107

- **النظام القانوني**

إن النظام القانوني يؤثر على التنظيم المحاسبي فالدول ذات التقليد للقانون الروماني مثل: فرنسا، و ألمانيا تكون أكثر صرامة و أقل مرونة على عكس الدول مثل: أمريكا وبريطانيا فإن الأنظمة المحاسبية تميل لأن تكون مفصلة وشاملة.وهذا ما جعل محترفي المحاسبة ينشئون قوانين خاصة بها ذات معايير عالية المستوى من المتطلبات إلا إنها ضمن المعايير المحاسبة الدولية .

- **الأنظمة الضريبية**

يعد النظام الضريبي عاملا مؤثرا بالنسبة للوحدة الاقتصادية فعلى سبيل المثال في فرنسا و ألمانيا يتم اعتبار التقرير المحاسبي كأساس لتحصيل الضرائب من الوحدة الاقتصادية (أي تحديد قدرتها الضريبية) أما في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة تعد الوحدات الاقتصادية تقريرين أحدهما لحملة الأسهم و الثاني يقدم إلى دوائر الضريبية التي ستعتمده لتحديد القدرة الضريبية للوحدة الاقتصادية و الحسابات المعدلة المنشورة لأغراض الضريبية تسلم بشكل منفصل عن التقارير إلى حملة الأسهم .

ح - العوامل الاقتصادية.

إن للعوامل الاقتصادية تأثير لا يمكن تجاهله على الإفصاح ويندرج في مجال العوامل التي لها علاقة بالاقتصاد و التي تتمثل في[1] :

- **ملكية المشروع.**

إن الأخذ بنظر الاعتبار ملكية المشروع يعد من الأمور الأساسية في الإفصاح إذ أن ملكية المشروع لفرد واحد أو مجموعة أفراد محدودين لا يشبه كون المشروع عائد لعدد كبير من الأشخاص، إذ إن الملكية الفردية لا تتطلب من المحاسب الإفصاح وبصورة عامة لأن المستفيد حينه لا يكون سوى مالك المشروع وهو الذي يعرف ما يحتاج إليه من المعلومات فضلا عن أن كل المعلومات متاحة أمامه. أما عندما يكون المشروع مملوك لعدد كبير من المالكين فإن الأمر يتطلب أن يتعرف كل شخص على ما يحدث داخل المشروع وما يحققه من إنجازات أو ما يصيبه من إخفاقات خلال السنة .

- **مجال عمل المشروع.**

إن مجال عمل المشروع يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي من حيث كون مجال عمل المشروع زراعي أو صناعي أو خدمي أو تجاري. إذ إن لكل من هذه الأنشطة خصوصية في مجال العمل المحاسبي و بالتالي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الإفصاح.

- **المصادر المالية .**

وهي من المؤثرات المهمة إذ يلاحظ أن المؤسسة تحاول الإفصاح عن المعلومات من خلال التقارير المالية التي يعدها المحاسبين وتحاول الإدارة من خلال هذه التقارير جذب المستثمرين إليها محاولة منها الحصول على مصدر لتمويل عملياتها بغية الرغبة في التوسع في نشاطها فضلا عن الرغبة في الاقتراض من المصارف أي أن الرغبة في الحصولعلى المصادر المالية يؤثر على الإفصاح.

[1] إيمان عايبة ,مرجع سبق ذره , ص 63 .

- **التطور و النمو الاقتصادي.**

يشكل هذا المؤشر آثار واضحة على الممارسات و التطبيقات المحاسبية، فكلما كان المجتمع الاقتصادي الذي تعمل وسطه المحاسبة متطورا كان ذلك الأمر دافعا لتطور المحاسبة، لأن الحركة الاقتصادية تولي اهتماما بالمحاسبة وبالمعلومات التي يعدها القائمون على المحاسبة وكما هو واضح مع الدول المتطورة اقتصاديا ولكن الأمر مختلف مع الدول النامية إذ لا نلاحظ اهتماما بالتقارير والمعلومات المحاسبية فانتشار البورصات وزيادة تداول الأسهم للشركات كلها أمور تشير إلى تطور ونمو اقتصادي ومع هذا التطور و النمو يزداد الاهتمام بالتقارير و المعلومات المحاسبية.

- **التضخم :**

إن التضخم وكما هو معروف لدى الجميع يشير إلى الانخفاض في القدرة الشرائية لوحدة النقد وهذا الشيء يتسبب في عدم إعطاء الصورة الحقيقية لمحتوى التقارير المالية من الأرقام التي تعبر عن التكلفة التاريخية لمعظم البنود التي تتضمنها التقارير المالية. مما يتسبب بابتعاد قيم البنود التي تتضمنها التقارير المالية عن الحقيقة .

- **الأسواق المالية .**

إن عملية بيع وشراء الأسهم لا تتم إلا بوجود سوق مالية نشطة في المجتمع الذي تنتمي إليه الوحدة الراغبة في الحصول على تمويل من الأفراد وذلك من خلال شرائهم لأسهمها إذ تلعب البيانات المالية دورا مهما في تشجيع الأفراد بالإقبال عملية شراء الأسهم إذ إن التوسع المعلوماتي ضرورة ملحة من ضرورات أسواق الأوراق المالية لغرض زيادة حجم قاعدة المستثمرين. ولكن هذا الأمر لا يتعلق بمستخدمي القوائم المالية من الأفراد المستثمرين فحسب بل إن الأمر يتعلق كذلك بالمحللين الماليين و السبب في ذلك كون إن الأفراد المستثمرين لا يمتلكون القدرة الكافية في التعامل مع ما هو معروض من معلومات في التقارير فيلجأ الأفراد إلى المحللين الماليين و الذين بدورهم يقومون بممارسة نوع من الضغوط على الوحدة المحاسبية في سبيل الإفصاح عن المعلومات المالية ذات المواصفات العالية بالتالي ولزيادة مبيعات الأسهم يتطلب الأمر من الوحدات الانصياع إلى مطالب المحللين .

خ - عوامل تتعلق بالمحاسبة.

يمكن تحديد العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالعوامل التالية[1]:

- **مهنة المحاسبة.**

إن الحديث عن مهنة المحاسبة ينصب على مدى الاحتراف الذي يمتلكه الأشخاص الذين يمارسون هذه المهنة فعندما تتطور مهنة المحاسبة يكون هذا الأمر دافعا قويا إلى تطوير النظام المحاسبي و هذا التطور النابع نتيجة الاحتراف يكون أكثر فاعلية من التطور الذي يفرض على المحاسب ولا يأتي الاحتراف في أي مهنة من فراغ بل يأتي من التوجيه العلمي في المجتمع ومدى كفاية المناهج العلمية المستخدمة في إعداد الكوادر، ففي المحاسبة على سبيل المثال إن للمناهج التعليمية أثرا واضحا في إعداد جيل من المحاسبين المتمكنين و الذين بإمكانهم رفعالمستوى المهني للمحاسبة وبالتالي إعداد البيانات التي يمكن أن تخدم المجتمع وعرضها بالشكل ال ذي يمكن أكبر عدد ممكن من مستخدمي المعلومات المحاسبية من الاستفادة من تلك المعلومات .

- **الأبحاث العلمية :**

إن ما تحدثنا به حول الارتقاء بالمحاسبين لا يمكن أن يستند إلى فراغ ولكن الأمر مرهون بتشجيع الأبحاث و الدراسات العلمية وهذا الأمر يهيئ بيئة سليمة وصحيحة لبناء هيكل ارتكازي للتعليم و الثقافة المحاسبية .وهذه الأبحاث و

[1] جعفر خوجة عبد الصمد ,محمودي أم الخير,مرجع سبق ذكره , ص 49.

الدراسات تعد واحدة من العوامل التي تساعد وبشكل أساسي للنهوض بالمحاسب من أجل تطوير قدراته المهنية ومتابعة كل ما هو جديد في مجال الساحة العلمية لغرض تلبية حاجات المجتمع المتزايدة .

- **التنظيمات المحاسبية.**

ويقصد بالتنظيمات المحاسبية المنظمات التي تعنى بشؤون المحاسبة وهذه المنظمات قد تكون دولية أو إقليمية أو حتى محلية ويظهر أثر هذه المنظمات من خلال ما تصدره من معايير التوصيات و تعليمات إلى المحاسبين لغرض الأخذبها وقد يستفاد منها لغرض المقارنة بين ما يقوم به المحاسب من نشاط وبين ما مطلوب منه القيام به .و أخيرا يمكن القول أن هنالك نوع من الالتزام الأخلاقي من قبل المحاسبين تجاه مستخدمي المعلومات المالية بإظهار البيانات المنشورة بمستوى حاجة مستخدمي البيانات وهذا يفرض عليهم أن يطوروا أنفسهم من خلال متابعة الدراسات و الأبحاث المحاسبية فضلا عن متابعة أخر التطبيقات المحاسبية .

الفرع الثاني :معوقات الإفصاح المحاسبي.

يرجع التدني في مستوى الإفصاح إلى جملة من العوامل يرتبط وجودها وتأثيرها بخصوصية بيئة الأعمال الجزائرية ,عوامل وقفت عائق أمام وضع خطط لنهوض بالسياسات المحاسبية عامة والإفصاح المحاسبي خاصة ونذكر منها [1]:

- ✓ **طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري (النمط الريعي) :**

النمو الذي يشهده الاقتصاد الجزائري يرجع للقطاع الريعي , نظرا لغياب التنوع الاقتصادي ولا وجود قوي لاستثمار محلي أو أجنبي, أدت هذه الوضعية الى بتركل المحاولات التي تصبو الى تنويع الاقتصاد وإحياء مجالات خارج قطاع المحروقات , مجالات تعنى بالمعلومة المحاسبية والمالية وتنشط بتوفرها .

كما أثر هذا التوجه الاقتصادي على النسيج الاقتصادي الجزائرية(4\3مؤسسات صغيرة ومتوسطة و 1\4 مجمعات خاصة عائلية وعمومية) الذي قدم تركيبة مؤسساتية متقوقعة على نفسها لا تستهدف لا التوسع ولا التمويل الخارجي إضافة لهذا فلقد دعم النمط التمويلي الذي تعتمده المؤسسات الجزائرية من حالة حجب المعلومة والاحتفاظ بها

- ✓ **معدو المعلومات :**

أولا القطاع الخاص : نظرة المسير(المؤسسات العائلية) في بيئة الأعمال الجزائرية هو تعظيم الأرباح والخلفية الجبائية التي يبحث من خلالها عن الطرق الكفيلة بجلب الامتيازات الجبائية وبالتالي تخفيض أو التخلص من الضرائب الذي يمثل الانشغال الأول لهذه المؤسسات ,هذه النظرة جعلت من الإفصاح المحاسبي أداة للالتزام الشكلي (القانوني) وعبء على عاتق المؤسسة .

ثانيا القطاع العام : إن أهم ما يميز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات العمومية هو عدم فعاليته , رغم احترام الذي تبديه هذه المؤسسات لتطبيق النظام المحاسبي المالي . إلا أن نظرة المسير داخل القطاع العام لتحقيق نتائج اجابية بصفة دائمة بغض النظر على الأداء الفعلي للكيان من أجل تحقيق مصالح شخصية , مما يجعل من الإفصاح أداة التزام شكلي وليست وسيلة اتخاذ قرار.

[1] خليل طيار,فوزية العايب , **مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية** ,المجلة الجزائرية لدراسات المحاسبية والمالية , المجلد 03, العدد 01(2017) ص صص 51,52,53.

✓ **مستخدمو المعلومات :**

احتياج الأطراف الفاعلة إلى المعلومة المالية يخلق الطلب عليها , ما يدفع بالمؤسسات إلى الرفع من مستوى ما تقدمه من معلومات ,لكن ما يلاحظ على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية هو غياب شبه تام للطلب على المعلومة بشكل عام أو في استخدام المخرجات المحاسبية لغاية اتخاذ مختلف القرارات , وهذا ما أضعف من اهتمام المسير بهذه المخرجات وقلل من عنايته بها وحتى بعرضها والإفصاح عنها, كونها لا تمثل سوى وسيلة التزام وعبء بالنسبة للمؤسسة ,بالإضافة لذلك لا نجد اكتراث بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية (الإفصاح عن المعلومات المالية).

✓ **النظام القانوني :**

إن النظام القانوني ما هو إلا انعكاس للسياسة العامة التي تنتهجها الدولة ,فمن خلال الاطلاع على كل ماينص عليها المشرع الجزائري من قوانين ومراسيم تنفيذية ,لا نجده يولي أهمية بالغة لعنصر الإفصاح إذا ما قارناه بالمستوى المطلوب في بيئات اقتصادية أجنبية ,كما لا نجده يطبق ما أصدره من أحكام تتعلق بمعاقبة المؤسسات التي لاتقدم تصاريح للمركز الوطني للسجل التجاري .

✓ **الفساد الإداري والمالي :**

إن الاقتصاد الجزائري يسوده نوع من الفساد (الرشوة البيروقراطية ....)والتي أصبحت غير قادرة على مسايرة المعايير المحاسبية الدولية , مما أدى الى فقدان ثقة العاملين المحليين أو الأجانب [1].

✓ **ضعف المؤسسات المصرفية والمالية :**

يقر الخبراء الاقتصاديين أن البنوك الجزائرية تعاني من ضعف المنتجات المالية وعدم فعالية السوق المالي , وكذلك ضعف الخدمات المقدمة ,وتعتبر البنوك من الركائز الأساسية في السوق المالية و بالتالي فإن ضعفها يؤثر على السوق المالي.[2]

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق ,ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر هذه المعلومات , إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل و هذه بعض المعيقات[3]:

- مساعدة المنافسين في الحصول على معلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها .
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات الدولية مما يزيد التكاليف المترتبة عن المنشأة ,حيث أن إتاحة الكثير من المعلومات قد يؤدي بالاتحادات إلى المطالبة بزيادة الأجور نتيجة ارتفاع الأرباح وتوزيعها ,كما أن الافصاحات الإضافية في هذا المجال قد تؤدي إلى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل اتحادات العمال في سعيها لتحسين موقفها التساومي ضد مصلحة الشركة والمساهمين.
- تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة و تفسير و استعمال البيانات المحاسبية المفصح عنها .
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من نشرها في التقارير الدورية.

[1] واضح صالح ,حسوس صديق ,بن مسعود عط الله ,**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية** ,مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ,العدد الأول ,أفريل 2020,ص29.

[2] واضح صالح ,حسوس صديق ,بن مسعود عطا الله , مرجع سبق ذكره ,ص30

[3] محمد العيد عمامرة ,فتحي بن لدغم , محمد الهادي ضيف الله , **معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الجزائرية , مجلة إدارة الأعمال والدرساتالأقتصادية ,2020 ,ص391**

- عدم إلمام المنشأة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات .
- التكاليف التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية ,حيث أنها غالبا ما تكون كبيرة ومختلفة من مؤسسة إلى أخرى وكذلك من مستخدم إلى أخر, وتتوقف على حجم ونوع الإفصاح .
- استخدام المحاسبة الإبداعية بهدف تضليل وخداع المستفيدين من القوائم المالية من خلال إظهار مركز مالي غير حقيقي لشركاتهم وخصوصا إذا كان الوضع المالي لشركة سيئ .

ويرى بعض الباحثين أن الإفراط في عملية الإفصاح قد تضر بمصلحة الشركة وبمصلحة الكثير من المستفيدين وفي هذا انتهاك لسرية بعض المعلومات ,واختراق المنافسين لمعلومات سرية عن شركة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها .

كما أن عدم قدرة بعض المستثمرين على فهم السياسات و الإجراءات المحاسبية , وكذلك المصادر البديلة التي تزود متخذي القرار و مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات بتكلفة أقل من قيام المنشأة بنشرها كلها عوامل تعيق عملية الإفصاح في القوائم المالية ,كما أن افتقار المنشأة لمعرفة حاجات المستثمرين والفئات المختلفة المستخدمة للقوائم المالية يؤدي إلى وجود فجوة بين معدي المعلومات ومستخدميها في تحديد أهميتها و قيمتها , وهي أيضا عامل من العوامل المعيقة لعملية الإفصاح .

هناك عدة محددات تعيق من عملية الإفصاح في القوائم المالية من بينها المحددات الحاكمة والتي من خلالها تلجأ

الشركات إلى الإفصاح الاختياري و ليس للإفصاح العادل, وتتمثل المحددات الحاكمة في حجم الشركة و نوع الصناعة.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

لقد تم تناول موضوع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من قبل العديد من الباحثين والدارسين في مجال المالية والمحاسبة من خلال ا لجوانب المختلفة و هذا نظرا لأهميته في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء من قبل المستخدمين لهذه القوائم المالية.

وعليه سنحاول عرض بعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة،وتقسيمه الى مطلبين الأول يتضمن الدراسات باللغة العربية والثاني سنتناول فيه أهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها .

المطلب الأول : الدراسات السابقة .

1) دراسة خليدة قدور، مريم حنك ،2016

بعنوان مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا ل scf،مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، **2016** .تم التطرق في هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، والتركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وذلك وفقا لنظام المحاسبي المالي، والوقوف على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي .وقد تم التوصل إلى أن المؤسسات الاقتصادية تلتزم بمتطلبات الإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى توفر قوائمها المالية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية[1].

[1] دراسة خليدة قدور مريم حنك .مدى التزام المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها وفقاscf.مذكرة ماستر .تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ,جامعة جيجل 2016

2) **دراسة السعيدي عبد الحميم**،2015

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى معالجة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي حيز التنفيذ سنة **2010** ،ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي(scf).وقد توصلت إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة يفترضها أو يظنها البعض ,إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب أراء وإطارات و مسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات وأن تطبيقه سمح بدرجة كبيرة في رفع كفاءة العمل المحاسبي [1].

3) **دراسة دواق سميرةوبلعجوزحسين**

بعنوان "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية: دراسة حالة :هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على متطلبات الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2015-2017 "الإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 ،بالإضافة إلى اختبار مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات هذا الإفصاح في قوائمها الماليةالإلزامية، وللإجابة عن إشكالية هذه الدراسة استخدم الباحثان المنهج التحليليطيلة هذا البحث وذلك من خلال تحليل القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير محافظي الحسابات وتقاريرالتسييرالسنوية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية (مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي"، أليانس للتأمينات، أن.سي.أرويبة، بيوفارم) للفترة **2015-2017** وهذا بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائيSPSSكما توصل الباحثان خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة إلتزمت بنسبة **59 %** للإفصاح الإجباري الذي تفرضه القوانينالمحاسبيةوالجبائيةالجزائرية، حيث أن نسب الالتزام بمتطلبات الإفصاح كانت متفاوتة من شركة لأخرى فشركة "الأوراسي" بلغت نسبة التزامها بمتطلبات الإفصاح 70 %وتلتها شركة "بيوفارم" بنسبة 67 ،%ثم شركتي "روبية "و"صيدال" بنسبة 59 %أما أدنى نسبة التزام سجلت لدى شركة "أليانسللتأمينات" بنسبة 42 ،%كما توصل الباحثان إلى أن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة لم تلتزم بالإفصاح عن العديد من البنود ضمن قائمة أيضا .الملاحق حيث بلغت نسبة الالتزام 40 %ما عدا شركة "أليانسللتأمينات" فنسبة التزامها معدومة تماما[2].

4) **دراسة صديق مسعود وصديقي فؤاد.**

بعنوان "محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF):هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى ماهية الإفصاح وأنواعه، مقومات وأساليبه ثم إلى محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تحديدمعايير الإفصاح التي أخذ بها النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الأهميةالنسبية والطابع الملائم للإعلام وكذلك إبراز أهمية احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات الماليةبين مختلف المستخدمين[3].

[1] دراسة السعيدي عبد الحميم. محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي .مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .تخصص محاسبة .جامعة بسكرة , 2015

[2] دواق سمير .بلعجوز حسين .الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية ,مذكرة ماستر,تخصص محاسبية .جامعة بسكرة , 2018.

[3] صديقي مسعود ,صديقي فؤاد ,مداخلة بعنوان محددات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية . جامعة الوادي ,2014,

5) دراسة جميل حسن النجار.

متطلبات الإفصاح في القوائم و التقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة ,دراسة تحليلية : تناولت الدراسة مشكلة أحجام الشركات المساهمة العامة عن الإفصاح الكافي و الملائم , مما يضاعف قدرة مستخدمي القوائم المالية كما تناولت تحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية ,وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر إفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها وتحديد متطلبات الوضوح والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ,أستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي .

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ,كما تختلف طريقة ونوع الإفصاح لدى شركات المساهمة العامة اختلاف القطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات وأوصت هذه الدراسة بالعمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل شركات المساهمة العامة ,وإلزام الشركات المساهمة العامة بالتوسع في الإفصاح مع زيادة حجم الشركة و ارتفاع مستويات المخاطرة في ظلها[1] .

6) دراسة عمر محمد إبراهيم ادم.

دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ,جامعة النيلين ,رسالة ماجستير في محاسبة,غير منشورة ,2007:تناولت الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ,حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وتباين احتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية ,ومن ثم صعوبة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجاتهم وأهدافهم ,وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة وفهم أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ودراسة ومعرفة أسس ومقومات الإفصاح المحاسبي الواجب توفرها في القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدميها ,اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي .

توصل البحث إلى أن هناك تعدد في الفئات المستخدمة لمعلومات القوائم المالية و بالتالي صعوبة حصر وتحديد جميع متطلباتهم واحتياجهم للوفاء بها رغم وجود حاجات عامة و مشتركة ,كما أن هناك بدائل مختلفة للإفصاح المحاسبي تترك تأثيرات مختلفة على مستخدمي القوائم المالية من ناحية اتخاذ القرارات ,ويوصى الباحث بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء المستخدمين صورة واضحة و صحيحة للحكم على الأداء من جميع الجوانب , والإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات التي تتصف بخصائص الملائمة والموثوقية والثبات [2].

7) دراسة زين عبد المالك .

القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرةماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013 .هدفت هذه الدراسة إلى بيان طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان

[1] جميل حسن النجار.متطلبات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي الجزائري ,مذكر ماستر,2016

[2] عمر محمد ابراهيم أدم .دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ,جامعة النيلين ,رسالة ماجستير في محاسبة غير منشورة, 2007.

مدى مساهمتها في إعطاء صورة واضحة حول أداء و وضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة .وختمت هذه الدراسة إلى إن النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية بمتطلبات الإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، في حين ال تتوافق البيئة الاقتصادية الحالية مع متطلبات التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود العديد من المعوقات الاقتصادية والقانونية[1].

8) دراسة عمامرة ياسمينة و خديجة بلحياني.

بعنوان "أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي,دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير -وحدةالمدية:هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال إبراز دور وأهمية الإفصاح عن البيانات المالية في المؤسسات من جهة وبيان مدى تطبيقها لقوانين النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التوصل إلى أن الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي له دور كبير في إثراء المعلومات المحاسبية المعبرة عن بنود القوائم المالية وفي تحقيق فوائد معلوماتية لمستخدمي هذه القوائم.[2]

9) دراسة قسومي عبد الرحمان

" الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بين الإطار النظري والواقع العملي ." دراسة حالة مؤسسة BCR "،"مذكرة ماستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية و محاسبة،الجزائر، 2012-2013م، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معالجة مواكبة التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية العالمية، حيث تم تبني المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS ،التي تسعى لتحقيق توافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، ومنها تلك التي تتناول الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية **IAS07**و**IAS01** ،ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث والتي تتمثل فيما يلي:

- يتوافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى حد بعيد مع معايير المحاسبة الدولية.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بالإفصاح عن المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار.
- يسعى النظام المحاسبي المالي على مساعدة الشركات و المؤسسات الجزائرية على الاندماج في بيئة الأعمال الدولية بتوفير معلومات معبرة عن وضعية وأداء المؤسسات .

-مؤسسة" BCR" تعد القوائم المالية الخمسة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق.لكنها تفصح لمستعملي القوائم على جدولين فقط (الميزانية، جدول حسابات النتائج). وهذا مالا يسمح بإعطاء المستخدم رؤية كافية وواضحة عن باقي عمليات المنشأة والتي توفرها باقي القوائم، كجدول التدفقات النقدية الذي يوضح التدفقات النقدية للمؤسسة، جدول

[1] زين عبد المالك .القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي .مذكرة ماجستير,تخصص محاسبة ,جامعةبومرداس . 2013

[2] عمامرة ياسمينة وخديجة بليحياني ,أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ,مذكرة ماستر,تخصص محاسبة وجباية معمقة ,جامعة المدية ,2017.

تغيرات الأموال الخاصة الذي يوضح حركة رأس المال والتغيرات في السياسات المحاسبية وكذلك عمليات التقييم وإعادة التقييم ...الخ، إضافة إلى الملاحق التي تكمل وتشرح القوائم السابقة.

- التزمت مؤسسة" BCR" بالشكل والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي تقوم بإعدادها وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الثاني :أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

استنادا إلى ما تضمنه هذا الفصل من الدراسة يمكن إبراز مميزات الدراسة الحالية في النقاط التالية

- اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح الدور الفعال الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في عملية المقارنة بين مخرجات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم و التقارير المالية.

-اختلاف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث مجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت.

- أن الدراسة الحالية تدرس مشاكل الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية بخلاف الدراسات سابقة الذكر.

- أن الموضوع بالرغم من دراسته سابقا إلان أنه جديد دائما و ذلك نظرا للتعديلات الحاصلة في بيئة المحاسبية الدولية .

خلاصة الفصل :

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات، كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية وذلك أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها. فقد أصبح شائع الاستخداموأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وبما أن الإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية والمالية فقد سعت الجزائر إلى تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي، بتبني نظام محاسبي مالي يتفق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية.

إلا أنه توجد العديد من العوامل في البيئة الجزائرية تعيق عملية الإفصاح وتتمثل هذه العوامل في خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية التي تعد عائقا أمام معايير الإفصاح وكذلك نقص القوانين الجبائية والمحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي يعد عائقا,كذلك مع عدم وجود سوق مالي كفؤ في الجزائر أيضا يعد عائقا, وأيضا نقص كفاءة المورد البشري في فهم الممارسات المتعلقة بالإفصاح .

الدراسة التطبيقية لمعيقات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

بعد ما تطرقنا للجانب النظري في ما يخص موضوع البحث وبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع في هذا الفصل سنحاول ربط الجانب النظري بالجانب الميداني و ذلك بهدف التحقق من المعلومات التي تم التطرق إليها في دراسة النظرية ,وكذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي يقوم عليها البحث .

لذا تحتوي الدراسة التطبيقية على قائمة استقصاء ,وهي عبارة عن استبيان موجه إلى المهنيين في المحاسبة و الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية من أجل أخذ أرائهم حول موضوع دراستنا ,وبصدد ذلك سن قسم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول :الفهجية المستخدمة في الدراسة وأدواتها .

المبحث الثاني :عرض و مناقشة النتائج.

المبحث الأول :المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة وأدواتها.

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة لابد من اختبار فروض البحث وذلك من خلال دراسة استقصائية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين وسيتم التطرق في هذا المبحث لعرض استمارة الاستبيان من خلال عن كيفية إعدادها وهيكلها .

المطلب الأول :الطريقة المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول :منهجية الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج الإستبانة وذلك تماشيا مع متطلبات البحث , وتم ذلك بتوزيع استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض على مجتمع الدراسة ,وتم تفريغ وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

وسنعتمد في هذه الدراسة الميدانية على دراسة البيانات باعتبارها بيانات وصفية غير قياسية على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يوفرها لنا الإحصاء الوصفي ونظرية تحليل المعطيات من أجل تفسير إجابات العينة ومن بين هذه الأساليب :

1 - التوزيع التكراري للمتغيرات .
2 - مقاييس الإحصاء الوصفي :المتوسط المرجح ,الانحراف المعياري .
3 - اختبارات الفروض في الإحصاء التطبيقي .

الاستبيان متكون من ثلاث محاور للإجابة على إشكاليات الدراسة المطروحة ,بالإضافة إلى الأسئلة الشخصية, ولقياس أراء العينة حول مشاكل الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية ,طرحنا أسئلة سلمية في ثلاث محاور حيث يعطي المستجوب درجة من الموافقة من بين ثلاث خيارات حسب سلم ليكارت الثلاثي: غير موافق \محايد \ موافق.

من أجل تكميم هذه الإجابات نعطي أوزان على التوالي 1\2\3 لإجابات العينة ,هذا يسمى بالقياس الترتيبي لعبارات الاستبيان .

الجدول رقم (01\02) : القياس الترتيبي.

القياس الترتيبي	1	2	3
	غير موافق	محايد	موافق

المصدر:من إعداد الباحثة.

بواسطة هذه الطريقة ,يمكن الحصول على مصفوفة الإجابات لكل أفراد العينة المستهدفة تعتبر معطيات الدراسة ,يتم إدخال هذه المصفوفة في برنامج SPSS.

الفرع الثاني :مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في الأستاذة الجامعيين المختصين في المحاسبة والمالية والمهنيين الحاصلين على شهادة ليسانس على الأقل في المجال المحاسبي أو التخصصات القريبة و المتمثلين في الخبراء المحاسبين وإطارات محاسبية في مؤسسة ومحافظي الحسابات ، وذلك من أجل دراسة مشاكل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

الاستبيانات الموزعة: تم إعداد استبيان إلكتروني .

الإستبانات الالكترونية: حيث وزعنا 60 استبيان إلكتروني لكل من فئة الأساتذة الجامعيين المختصين في المحاسبة والمالية وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات وإطارات محاسبية في مؤسسات وهذا عن طريق حساباتهم البريدية،تلقينا 46 رد.

الفرع الثالث : صدق المحكمين.

كشرط أساسي قبل استخدام الاستبيان قمنا بتقنين الإستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة وذلك للتأكد من مدى صدقها وثباتها ,حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاثة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مختصين في المحاسبة والاقتصاد والإحصاء وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم .

الفرع الرابع:ثبات صدق الاستبيان

من أجل التأكد من ثبات واتساق أداة الدراسة استخدمنا اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ذلك، والجدول الآتي يبين معامل ألفا كرونباخللاستبيان ككل والذي يتكون من تسعة عشر (19)سؤالا و كذلك لمحاور الدراسة والتي بلغ عددها ثلاث (03)محاور

عند تطبيق معمل ألفا كرونباخ لاختبار المصداقية والثبات على إجابات عينة الدراسة وجدنا أن نسبة ألفا كرونباخ بلغت(0,81)وهذه النسبة مقبولة إحصائيا، والجدول التالي يبين ألفا كرونباخ لأداء:

الجدول (02\02):معامل ألفا كرونباخ

Cronbach's Alpha	N of Items	Cronbach's Alpha	N of Items
0.810	19	0,810	3

المصدر:من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

عند استقراء الجدول الثاني تبين لنا نتائج القياس ارتفاع معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل 0,810 وهذا يدل على أن لأداة الدراسة ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل و تفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات .

وبلغ ثبات محاور الإستبانة ككل 0,810 ألفا كرونباخ وهو ثبات يمكن من خلاله تحليل الاستبيان للمحاور الثلاثوبالتالي تتمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعدل ثبات عال يتيح لها تحقيق أهداف الدراسة وإمكانية ثبات النتائج التي تسفر عنها .

المطلب الثاني : الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب وصف الخصائص عينة البحث محل الدراسة , وعرض إجاباتهم حول عبارات الإستبانة وتحليلها.

الفرع الأول : حسب المؤهل العلمي

سنقوم بعرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي .

الجدول رقم (02\03): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	4	%8,7
ماستر	30	%65,2
دكتوراء	12	%26,1
المجموع	46	100

الشكل(04) :تمثيل بياني للعينة حسب المؤهل العلمي

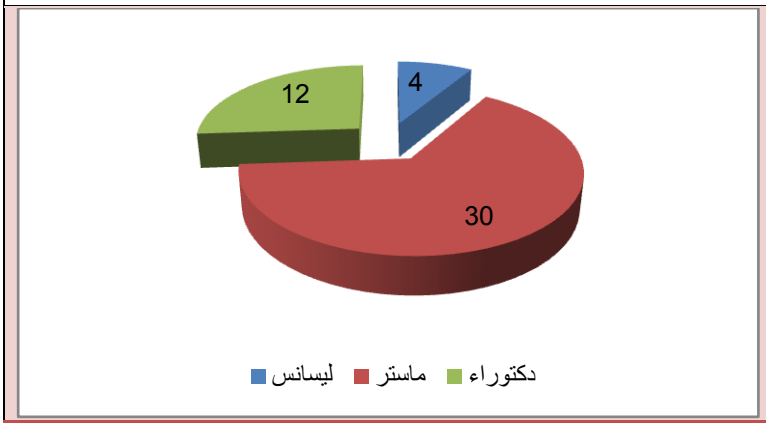

المصدر:من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق , أن غالبية أفراد عينة الدراسة و بنسبة 65,2 تقريبا متحصلين على شهادة الماستر و نسبة 8,7 من شهادة ليسانس و منهم متحصلين على شهادة دكتوراه بنسبة 26,1 الأمر الذي يعني أن العينة المدروسة ذات كفاءة عالية و مستوى أكاديمي عالي .

الفرع الثاني :توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

الجدول رقم(02\04) : توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	10	%22,2
من 5إلى 10 سنوات	21	45,7
أكثر من 10 سنوات	15	%32,6
المجموع	46	%100

الشكل رقم (05):تمثيل بياني للعينة حسب سنوات الخبرة

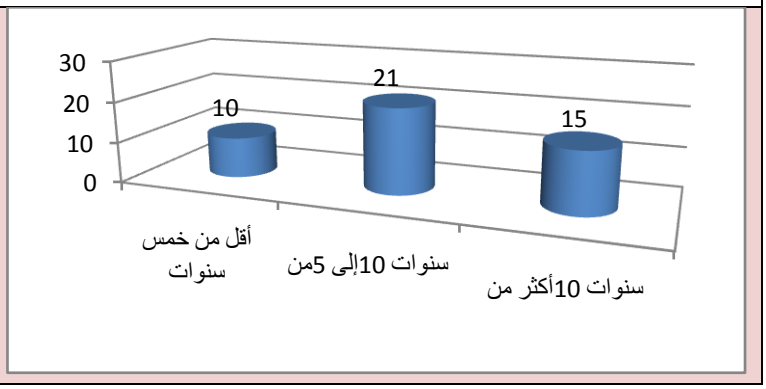

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن خمسة سنوات 22,2% ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 05و10 سنوات 45,7% ونسبة الأفراد الذين تفوق خبرتهم 10 سنوات 32,6% ,الملاحظ أن أغلبية أفراد العينة لديهم خبرة مهنية تفوق 5سنوات .

الفرع الثالث :توزيع العينة حسب المستوى المهني

الجدول رقم (02\05):توزيع العينة حسب المستوى المهني.

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	12	%26,1
محافظ حسابات	8	%17,4
خبير محاسبي	4	%8,7
إطار محاسب بمؤسسة	22	%47,8
المجموع	46	%100

الشكل رقم :تمثيل بياني للعينة حسب المستوى المهني

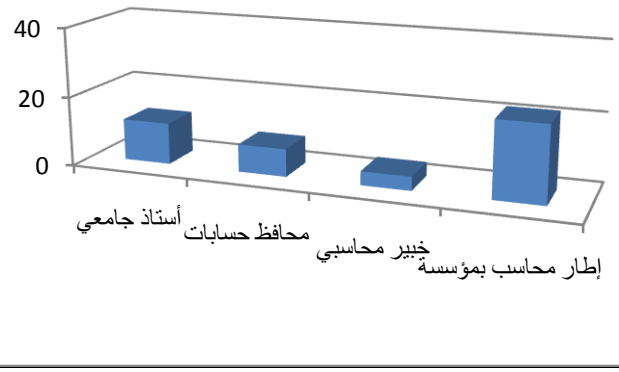

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS .

يبين الجدول السابق توزيع أفراد عينة حسب الوظيفة ,حيث كان التجاوب من طرف أفراد العينة متفاوت حيث كان التجاوب الأكبر لإطار محاسب بالمؤسسة حيث بلغت نسبة التجاوب 47,8% ثم تلاهم أساتذة الجامعة وكانت نسبة تجاوبهم 26,1% ثم تلاهم محافظي الحسابات حيث بلغت نسبتهم 17,4% , أما بالنسبة لخبير محاسبي بلغت نسبتهم 8,7%.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا المبحث سنحاول الإجابة على إشكاليات الدراسة من خلال المحاور المدرجة في هذا الاستبيان وذلك بالاعتماد على الأدوات الكمية للإحصاء الوصفي و الإحصاء الاستدلالي .

المطلب الأول :العرض والتحليل

لدراسة العلاقة بين البيئة الجزائرية ومعيقات الإفصاح يمكن الاستفادة من مقاييس النزعة المركزية من خلال تقييم معدل الموافقة لعينة الدراسة على كل الفقرات والتي تتمثل في :

يمثل متوسط كل فقرة معدل الموافقة عليها حيث كلما كان هذا المعدل أكبر كل ما كان الاتجاه العام للعينة نحو الموافقة دل على وجود ذلك العنصر في البيئة الجزائرية .

تمثل نسبة الانحراف المعياري الى المتوسط ,نسبة الاختلاف بين إجابات أفراد العينة على كل فقرة ,أي كل ما كانت هذه النسبة أقل كل ما كانت الإجابات أكثر تجانسا (تقارب الأداء).

يحدد الاتجاه العام في كل فقرة حسب متوسطها باستخدام معيار ليكارت الثلاثي في تحديد الاتجاه العام .

الجدول رقم(02\06) : معيار ليكارت الثلاثي

المتوسط الحسابي	الاتجاه العام لأراء العينة
(1,00.....1,66)	غير موافق
(1.66 ..... 2.33)	محايد
(2.33 .....3)	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الأول: عرض وتحليل العلاقة بين البيئة التشريعية المحاسبية والجبائية ومشاكل الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا بتلخيص جميع النتائج الخاصة بالمقاييس الإحصائية المذكورة في الجدول التالي:

جدول رقم (02\07):تحليل آراء الاستجابات على فقرات المحور الأول

	الأسئلة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام
1	غياب التحديثات والتعديلات التي تخص بنود الإفصاح لتتماشى مع تطورات البيئة المحاسبية الدولية	2.2	8.7	89.1	2.87	0.40	موافق
2	غموض حول جهاز الرقابة على احترام متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية	0	15.2	84.8	2.85	0.36	موافق
3	ضعف التشريعات المحاسبية والجبائية المحددة لمتطلبات الإفصاح	6.5	10.9	82.6	2.76	0.56	موافق
4	قلة التفاصيل والإرشادات التي تشرح بنود الإفصاح حسب النظام المالي المحاسبي	4.3	17.4	78.3	2.74	0.53	موافق
5	عدم الوضوح المناسب لأحكام ومتطلبات الإفصاح المحاسبي	8.7	39.1	52.2	2.43	0.65	موافق
6	وجود تعارضات تشريعية بين نصوص القانون التجاري وأحكامSCF	10.9	60.9	28.3	2.17	0.60	محايد
	المحور الأول				2.63	0.30	موافق

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق توصلنا إلى مايلي :

باستقراء الجدول السابق يتبين أن استجابات أفراد الدراسة حول المحور الأول (تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي) .

حسب إجابات أفراد العينة إن غياب التحديثات والتعديلات التي تخص بنود الإفصاح لتتماشى مع بيئة المحاسبية الدولية و غموض حول جهاز الرقابة على احترام متطلبات الإفصاح وكذلك ضعف التشريعات الجبائية والمحاسبية المتعلقة بالإفصاح تعتبر هذه العناصر مقياس تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي الماليوهذا بنسب موافقة كانت على التوالي **(%82,%84,%89)** من المستجوبين حيث بلغ معدل الموافقة على هذه العناصر على التوالي **(2,76\2,85\2,87)**من ثلاث درجات موافقة .

أيضا حسب إجابات أفراد العينة إن عنصري قلة التفاصيل و الإرشادات التي تشرح بنود الإفصاح المحاسبي وعدم الوضوح المناسب لأحكام ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وعدم الوضوح المناسب لأحكام ومتطلبات الإفصاح المحاسبي هي كذلك عناصر اتجهت فيها العينة إلى الموافقة كونها سببا يعيق الإفصاح بنسب موافقة على التوالي (52,%78) وبمعدلات موافقة (2,74\2,43)على التوالي من 03 درجات موافقة .

بينما نجد أن هناك تحفظ عام حول كون وجود تعارضات بين القانون التجاري و أحكام **SCF**حيث كانت إجابات أفراد العينة بشكل محايد بنسبة (60%) وبمعدل بلغ (2,17) من 03 درجات موافقة .

وهذا ما يبين أن عدم تعديل النظام المحاسبي منذ اعتماده أثر على الإفصاح المحاسبي وبالرغم الى أن النظام المحاسبي أشار إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي إلا أنه لم يتطرق إليها بطريقة واضحة وصريحة , كما أن ما أصدره المشرع الجزائري من قوانين ومراسيم تنفيذية ,لا نجده يولي أهمية بالغة لعنصر الإفصاح ,كما لا نجده يطبق ما أصدره من أحكام تتعلق بمعاقبة المؤسسات التي لا تقدم تصاريح للمركز الوطني للسجل التجاري ,

بالنسبة لأجمالي المحور المتعلق بتقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي بلغت درجة الموافقة (2,63) وانحراف معياري قدره (0,30) وهو ما يفسر ضرورة تعديل النظام المحاسبي والعمل على وضع آلية و قوانين صارمة من أجل إلزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي.

الفرع الثاني : عرض وتحليل لدور مستوى الكفاءة والخبرة المهنية في فهم ممارسات المحاسبية للإفصاح المحاسبي

الجدول رقم(02\08) :تحليل أراء الاستجابات على فقرات المحور الثاني

	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام
1	عدم تبني مبادئ وأخلاقيات العمل ضمن الممارسات المحاسبية وانعكاسها على تطبيق الإفصاح المحاسبي	00	13.0	87.0	2.87	0.34	موافق
2	ينعكس تدني مستوى الخبرة المهنية على تطبيق أحكام وبنود الإفصاح المحاسبي	2.2	8.7	89.1	2.87	0.40	موافق
4	ينعكس تدني مستوى الكفاءة المهنية على درجة الفهم حول متطلبات الإفصاح المحاسبي	4.3	6.5	89.1	2.87	0.45	موافق
5	نقص التأهيل و التكوين في مجال التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المناهج الدولية	6.5	6.5	87.0	2.80	0.54	موافق
6	قلة الاهتمام بالبعد التكويني والتدريبي لإطارات المحاسبية في المؤسسة	6.5	8.7	84.8	2.78	0.55	موافق
7	تنامي مستويات المحاسبة الإبداعية لأغراض تظليل وتحريف الحقائق	6.5	21.7	71.7	2.65	0.60	موافق
	المحور الثاني				2.80	0.34	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق توصلنا إلى مايلي :

ترتيب العبارات في الجدول يكون حسب مساهمة و دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وفق قيمة معدل الموافقة في كل منها فإنه يمكن أن نستنتج مايلي :

اتضح من خلال إجابات أفراد العينة أن عدم تبني مبادئ أخلاقيات العمل ضمن الممارسات المحاسبية وتدني مستوى الخبرة المهنية ينعكس على تطبيق الإفصاح المحاسبي كذلك تدني مستوى الكفاءة المهنية ينعكس على درجة الفهم حول متطلبات الإفصاح هي أكبر العناصر التي تأثر على مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية للإفصاح المحاسبي وذلك بنسب موافقة قدرت با **(87%,89%,89%)**على التوالي ,وبنفس معدل الموافقة **(2,87)** من 03درجات للموافقة .

وفي درجة ثانية من الموافقة فإن كل من نقص التأهيل والتكوين في مجال التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المناهج الدولية وقلة الاهتمام بالبعد التكويني والتدريبي وكذلك تنامي مستويات المحاسبة الإبداعية لأغراض تحريف

وتضليل الحقائق كانت في اتجاه الموافق بنسب موافقة بلغت **(87%,84%,71%)** تواليا ,وبمعدلات موافقة بلغت **(2,80,2,78,2,65)**على التوالي .

وهذا ما يبين أن أخلاق المحاسب ومستوى خبرته وكفاءته المهنية ينعكس على فهم وتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي ,فا بتدني مستوى خبرته وكفاءته يتدنى مستوى الإفصاح في المؤسسة وهذا راجع لنقص التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المنهج الدولي ,وكذلك عدم اهتمام المؤسسة بتكوين وتدريب إطاراتها على فهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وهذا راجعة لنظرة المؤسسة للإفصاح المحاسبي فهي تعتبره مجرد أداة التزام شكلي وعدم اعتماده في عملية اتخاذ القرارات وعبء على المؤسسة .

بالنسبة لإجمالي المحور المتعلق با دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم ممارسات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي بلغت درجة الموافقة (2,80) من 03 درجات موافقة انحراف معياري قدره (0,28) وهو ما يبين تجانس إجابات أفراد العينة ,حيث تبين من أراء المستوجبين لهذه العينة نفي الفرضية أنه لاتوجد علاقة بين مستوى الخبرة والكفاءة المهنية ودرجة فهم الممارسات المحاسبية للإفصاح المحاسبي , أي أن لمستوى الخبرة والكفاءة المهنية دورا كبيرا في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

الفرع الثالث :عرض وتحليل للعلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي .

الجدول (02\09):تحليل آراء الاستجابات على فقرات محور الثالث

	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام
1	ضعف كفاءة السوق المالية مما ينعكس على مستوى استخدام المعلومات المفصح عنها في قوائم المالية	4.3	6.5	89.1	2.85	.47	موافق
2	الخصائص المميزة لطبيعة تكوين الاقتصاد المحلي من خلال النشاط الريعي والمؤسسات العائلية		17.4	82.6	2.82	.38	موافق
3	قلة اعتماد البنوك والمصارف المالية على مخرجات الإفصاح لنظام المحاسبي المالي	6.5	17.4	76.1	2.69	.59	موافق
4	عدم وجود مؤسسات تدقيق دولية تساهم في رفع مستوى متطلبات الإفصاح	4.3	23.9	71.7	2.67	.56	موافق
5	عدم انضمام الجزائر للمنظمات الإقليمية والدوليةOMC	4.3	28.3	67.4	2.63	.57	موافق
6	سيطرة الاستثمار العمومي على مختلف المشاريع التنموية في الجزائر	2.2	34.8	63.0	2.62	.53	موافق
7	تباين مستوى الرشادة بين مختلف مستخدمي الإفصاح المحاسب	2.2	39.1	58.7	2.58	.54	موافق
	المحور الثالث				2.69	0.28	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول السابق توصلنا الى مايلي :

حسب العينة فإن عنصري ضعف كفاءة السوق المالية مما ينعكس على مستوى استخدام المعلومات المفصح عنها في قوائم المالية والخصائص المميزة لطبيعة تكوين الاقتصاد المحلي من خلال النشاط الريعي والمؤسسات العائلية يعتبر الأكثر دعما العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي وهذا بنسبة موافقة بلغت(89.1 % ,82.6%)تواليا ،بمعدلات موافقة الأكبر بين كل العناصر قدرت با (2,85\2,82) على التوالي من 03 درجات موافقة .

وفي درجة ثانية من الموافقة فإن عنصري قلة اعتماد البنوك والمصارف المالية على مخرجات الإفصاح لنظام المحاسبي المالي و عدم وجود مؤسسات تدقيق دولية تساهم في رفع مستوى متطلبات الإفصاح كانت في اتجاه الموافق

بنسب موافقة بلغت على التوالي (71,%76%) ,بمعدلات موافقة بلغت على التوالي (2,67\2,69) من 03 درجات موافقة .

وحسب العينة فإن عنصري عدم انضمام الجزائر للمنظمات الإقليمية والدولية OMC و سيطرة الاستثمار العمومي على مختلف المشاريع التنموية في الجزائر كانت إجابات العينة في اتجاه الموافق وهذا با نسب موافقة بلغت (63,%67%) بمعدلات موافقة بلغت (2,62\2,63) على التوالي من 03درجات موافقة .

حسب العينة فإن تباين مستوى الرشادة بين مختلف مستخدمي الإفصاح المحاسب يعتبر الأقل دعما العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي مما يعني وجود تفاوت واضح في مستويات الرشادة لدى مستخدمي الإفصاح المحاسبي وهذا بنسبة موافقة بلغت 58.7 بالمئة بمعدل موافقة الأقل بين كل العناصر (المقدرة 2.34 الى 3 درجات موافقة) وهذا ما يفسر مساهمة هذا العنصر في تدني مصداقية الإفصاح المحاسبي في البيئة المحاسبية في الجزائر

إن ضعف كفاءة السوق المالي راجع لعدم فعاليته في الجزائر لنقص ثقافة الاستثمار في البورصة وعدم ثقته فيها وهذا يعيق الإفصاح المحاسبي ,كما أن طبيعة الاقتصاد المتمثل في النمط الريعي لاعتماده على قطاع المحروقات أثر هذا التوجه على طبيعة النسيج الاقتصادي (مؤسسات عائلية , مؤسسات عمومية)مما يؤثر هذا التوجه على الإفصاح المحاسبي ,عدم اعتماد البنوك على المخرجات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات أفقد المعلومة المحاسبية قيمتها ,كما أنه لعدم وجود مؤسسات رقابية جعل مختلف الأطراف الفاعلة في بيئة الأعمال الجزائرية لا تهتم بالمعلومة المحاسبية لذلك ارتبطت عملية إعداد المعلومات داخل بيئة الأعمال الجزائرية بتلبية الحد القانوني.

بالنسبة لإجمالي المحور المتعلق با بلغت درجة الموافقة (2,80) من 03 درجات موافقة وانحراف معياري قدره (0,28) الذي يبين تجانس إجابات أفراد العينة حيث تبين من أراء المستوجبين لهذه العينة أن خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية تعيق الإفصاح المحاسبي وبهذا نقبل فرضية أنه توجد علاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي .

المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية للمحاور.

الفرع الأول :الارتباط بين المحاور.

نريد من خلال هذا الجانب قياس طبيعة وقوة الارتباط ما بين محاور معيقات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من منظور النظام المحاسبي المالي ، ومن بين أهم الأدوات في ذلك معامل الارتباط الخطي لبيرسون r ، بحيث أن إشارته السالبة والموجبة تبين طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية على التوالي ما بين محورين وقيمته تبين قوة العلاقة بينهما، إلا أنه من سلبيات هذا المعامل أنه يكون في الكثير من الحالات قيمة عشوائية لذلك يمكن تقدير الدالة الإحصائية بواسطة القيمة الاحتمالية sigوالجدول التالي يبين مصفوفة الارتباط بين العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي و دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي و تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي .

جدول رقم(02\10) : يبين الجدول التالي الارتباط بين المحاور في الاستبيان

		تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي	العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي
تقييممعيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	Corrélation de Pearson	1	653,**	351*,
	Sig.(bilatérale)		,000	017,
	N	46	46	46
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي	Corrélation de Pearson	,653**	1	645,**
	Sig.(bilatérale)	,000		,000
	N	46	46	46
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	Corrélation de Pearson	,351*	,645**	1
	Sig.(bilatérale)	,017	000,	
	N	46	46	46

المصدر:من إعداد الباحثةباعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي :

من خلال القيم الإحتمالية للجدول sigوالمساوية إلى 0.00 الأقل من مستوى الدلالة 0.05يتبين وجود دلالة إحصائية لمعاملات الارتباط الخطي بين كل محورين والمفسرة كما يلي:

يوجد ارتباط موجب بين تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي ودور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي بنسبة 65.3% بمعنى أن مستوى الخبرة و الكفاءة المهنية لممارسي المهنة في فهم الممارسات المحاسبية للإفصاح المحاسبي يعتبر مقياس لتقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور المحاسبي المالي و ذلك أن المهنيين بحاجة ماسة لرفع مستوى الخبرة و الكفاءة المهنية لتقييم معيقات الإفصاح وفق scf.

الفرع الثاني: اختبار الفروض حول الفروق في معيقات الافصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي

أولا :اختبار وجود دلالة إحصائية للاختلاف في تقييم الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب المؤهل العلمي.

من خلال نتائج العينة يمكن تلخيص الجدول التالي :

الجدول رقم (02\11): تقييم الإفصاح في العينة حسب المؤهل العلمي.

	معدل الموافقة		
	ليسانس	ماستر	دكتوراء
المحور لأول	2.62	2,61	2,69
المحور الثاني	2,75	2,80	2,84
المحور الثالث	2,64	2,66	2,78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اختلاف لقيم المحاور الثلاث باختلاف المؤهل العلمي للخبير ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة إذا كان هذا الاختلاف المحسوب في العينة له دلالة إحصائية على البيئة المحاسبية الجزائرية .

من أجل ذلك سنستخدم اختبارات الفروق المعملية أو اللامعلمية حسب قبول شرط التوزيع الطبيعي لإجابات العينة حول المحاور في كل من أصناف المؤهلات العلمية

- **اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات محاور الدراسة حسب المؤهل العلمي :**

✓ هل يوجد اختلاف في محاور الدراسة باختلاف المؤهل العلمي العينة ولدراسة هذا الاختلاف نستخدم الاختبارات المعلمية لاختبار الإجابات حول المحاور**حسب معامل سمرنوف :**

ومن أجل القيام بهذا الاختبار بالنسبة للمؤهل العلمي نختبر الفرضيتين التاليتين :

1. لا يوجد اختلاف دال إحصائيا في تحديد معيقات الإفصاح المحاسبي في المحاور الثلاثة باختلاف المؤهل العلمي

   H0
2. يوجد اختلاف دال احصائيا في أن المؤهل العلمي هو عامل له دلالة في تحديد معيقات الإفصاح في المحاور الثلاثة h1

	المؤهل العلمي	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk Statistiques
		Statistiques	Ddl	Sig.	
تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	ليسانس	.329	4	.000	.895
	ماستر	.223	29	.001	.834
	دكتوراه	.303	12	.003	.794
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية والجبائية	ليسانس	.441	4	.000	.630
	ماستر	.268	29	.000	.641
	دكتوراه	.404	12	.000	.473
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي	ليسانس	.155	4	.000	.998
	ماستر	.243	29	.000	.821
	دكتوراه	.190	12	.200	.874

جدول(02\12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للعينة حسب المؤهل العلمي

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق نستنتج أن القيم الاحتمالية لاختبار سمرنوف أن القيم الاحتماليةsig أقل من 5% و منه رفض فرضية التوزيع الطبيعي في قيم المحاور الثلاثة في كل أصناف المؤهل العلمي .

و عليه لا يمكننا اختبار الفرضية السابقة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحاديANOVAالمعلمي و نعتمد في ذلك على kruskall-wallisاللامعلمي .

الجدول رقم(02\13): نتائج اختبار kruskall-wallis لاختبار الفروق في نتائج المحاور الثلاثة حسب المؤهل العلمي

	الفرضيات الصفرية	الاختبار	القيمة الاحتمالية
1	تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,381
2	دور مستوى الكفاءة والخبرة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,343
3	العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,330

المصدر :من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن :

القيمة الاحتمالية للمحور الأول تساوي sig= 0,381 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه فإن تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي لا يختلف باختلاف المؤهل العلمي في البيئة الجزائرية المحاسبية بمعنى أن الاختلاف الذي وجدناه في الجدول رقم (02\11) هو اختلاف عشوائي خاص بالعينة ليس له دلالة في الواقع ,وعليه نقول أن المؤهل العلمي للخبير ليس عاملا محددا لتقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي.

القيمة الاحتمالية للمحور الثاني تساوي sig= 0,343 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه فإن مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي لا يختلف باختلاف المؤهل العلمي في البيئة الجزائرية المحاسبية بمعنى أن الاختلاف الذي وجدناه في الجدول صفحة هو اختلاف عشوائي خاص بالعينة ليس له دلالة في الواقع ,وعليه نقول أن المؤهل العلمي للخبير ليس عاملا محددا لدور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي .

القيمة الاحتمالية للمحور الثالث تساوي sig= 0,330 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه فإن تحديد العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي لا يختلف باختلاف المؤهل العلمي في البيئة الجزائرية المحاسبية بمعنى أن الاختلاف الذي وجدناه في الجدول صفحة هو اختلاف عشوائي خاص بالعينة ليس له دلالة في الواقع ,وعليه نقول أن المؤهل العلمي للخبير ليس عاملا محددا للعلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي .

ثانيا :اختبار وجود دلالة إحصائية للاختلاف في تقييم الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب الوظيفة.

من خلال نتائج العينة يمكن تلخيص الجدول التالي :

جدول رقم (02\14):تقييم معيقات الإفصاح في العينة حسب الوظيفة.

	معدل الموافقة			
	أستاذ جامعي	إطارمحاسبيفي مؤسسة	محافظ حسابات	خبير محاسبي
المحور الأول	2,69	2,63	2,64	2,45
المحور الثاني	2,80	2,79	2,95	2,66
المحور الثالث	2,68	2,72	2,63	2,69

المصدر:من اعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اختلاف لقيم المحاور الثلاث باختلاف المؤهل العلمي للخبير ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة إذا كان هذا الاختلاف المحسوب في العينة له دلالة إحصائية على البيئة المحاسبية الجزائرية .

من أجل ذلك سنستخدم اختبارات الفروق المعملية أو اللامعلمية حسب قبول شرط التوزيع الطبيعي لإجابات العينة حول المحاور في كل وظيفة.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات محاور الدراسة حسب الوظيفة :**

هل يوجد اختلاف في محاور الدراسة باختلاف الوظيفة للعينة و لدراسة هذا الاختلاف نستخدم الاختبارات المعلمية لاختبار الإجابات حول المحاور.

✓ **معامل سمرنوف :**

ومن أجل القيام بهذا الاختبار بالنسبة للمؤهل العلمي نختبر الفرضيتين التاليتين :

3. لا يوجد اختلاف دال إحصائيا في تحديد معيقات الإفصاح المحاسبي في المحاور الثلاثة باختلاف الوظيفة ho
4. يوجد اختلاف دال احصائيا في أن الوظيفة هي عامل له دلالة في تحديد معيقات الإفصاح في المحاور الثلاثةh1

الجدول رقم(02\15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للعينة حسب الوظيفة

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk
		Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques
العلاقة بين بيئة التشريعات المحاسبية والجبائية ومعيقات الإفصاح	أستاذ جامعي	.227	13	.065	.907
	إطار محاسبي بمؤسسة	.202	21	.025	.840
	محافظ حسابات	.310	7	.040	.882
	خبير محاسبي	.441	4	.000	.630
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية والجبائية	أستاذ جامعي	.246	13	.031	.703
	إطار محاسبي بمؤسسة	.306	21	.000	.627
	محافظ حسابات	.504	7	.000	.453
	خبير محاسبي	.441	4	.000	.630
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي	أستاذ جامعي	.158	13	.200*	.898
	إطار محاسبي بمؤسسة	.263	21	.000	.710
	محافظ حسابات	.226	7	.200*	.922
	خبير محاسبي	.288	4	.000	.802

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن القيم الاحتمالية لاختبار سمرنوف أن القيم الاحتمالية sig أقل من 5% و منه رفض فرضية التوزيع الطبيعي في قيم المحاور الثلاثة في كل أصناف الوظيفة .

و عليه لا يمكننا اختبار الفرضية السابقة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحاديANOVAالمعلمي و نعتمد في ذلك على kruskall-wallisاللامعلمي ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم(02\16) : نتائج اختبار كروستال واليس لاختبار الفروق في نتائج المحاور الثلاث حسب الوظيفة.

	Hypothèse nulle	Test	Sig
1	تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,684
2	دور مستوى الكفاءة والخبرة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,458
3	العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,642

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن :

القيمة الاحتمالية للمحور الأول تساوي sig= 0,684 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه فإن تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي لا يختلف باختلاف الوظيفة في البيئة الجزائرية المحاسبية بمعنى أن الاختلاف الذي وجدناه في الجدول رقم (02\14) هو اختلاف عشوائي خاص بالعينة ليس له دلالة في الواقع , وعليه نقول أن وظيفة الخبير ليست عاملا محددا لتقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي.

القيمة الاحتمالية للمحور الثاني تساوي sig= 0,458 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه فإن مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي لا يختلف باختلاف الوظيفة في البيئة الجزائرية المحاسبية بمعنى أن الاختلاف الذي وجدناه في الجدول صفحة هو اختلاف عشوائي خاص بالعينة ليس له دلالة في الواقع , وعليه نقول أن وظيفة الخبير ليست عاملا محددا لدور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي .

القيمة الاحتمالية للمحور الثالث تساوي sig = 0,642 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه فإن تحديد العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي لا يختلف باختلاف الوظيفة في البيئة الجزائرية المحاسبية بمعنى أن الاختلاف الذي وجدناه في الجدول صفحة هو اختلاف عشوائي خاص بالعينة ليس له دلالة في

الواقع , وعليه نقول أن الوظيفة ليست عاملا محددا للعلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي

ثالثا:اختبار وجود دلالة إحصائية للاختلاف في تقييم الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب الخبرة المهنية.

من خلال نتائج العينة يمكن تلخيص الجدول التالي :

جدول رقم (02\17):تقييم معيقات الإفصاح في العينة حسب الخبرة المهنية.

	معدل الموافقة		
	أقل من 5سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 سنوات فأكثر
المحور لأول	2.50	2,67	2,67
المحور الثاني	2,66	2,91	2,76
المحور الثالث	2,60	2,75	2,69

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اختلاف لقيم المحاور الثلاث باختلاف المؤهل العلمي للخبير ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة إذا كان هذا الاختلاف المحسوب في العينة له دلالة إحصائية على البيئة المحاسبية الجزائرية .

من أجل ذلك سنستخدم اختبارات الفروق المعملية أو اللامعلمية حسب قبول شرط التوزيع الطبيعي لإجابات العينة حول المحاور حسب.

اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات محاور الدراسة حسب الخبرة المهنية :

هل يوجد اختلاف في محاور الدراسة باختلاف الوظيفة للعينة و لدراسة هذا الاختلاف نستخدم الاختبارات المعملية لاختبار الإجابات

- ✓ **معامل سمرنوف :**

ومن أجل القيام بهذا الاختبار بالنسبة للمؤهل العلمي نختبر الفرضيتين التاليتين :

5. لا يوجد اختلاف دال إحصائيا في تحديد معيقات الإفصاح المحاسبي في المحاور الثلاثة باختلاف الخبرة المهنية

H0

6. يوجد اختلاف دال احصائيا في أن الخبرة المهنية هي عامل له دلالة في تحديد معيقات الإفصاح في المحاور الثلاثة

H1

الجدول رقم(02\18) : نتائج التوزيع الطبيعي للعينة حسب الخبرة المهنية .

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk
		Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques
تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	أقل من 5سنوات	.189	10	.200*	.940
	من 5 الى 10 سنوات	.290	20	.000	.687
	أكثر من 10 سنوات	.287	15	.002	.829
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية والجبائية	أقل من 5سنوات	.300	10	.011	.865
	من 5 الى 10 سنوات	.433	20	.000	.559
	أكثر من 10 سنوات	.421	15	.000	.527
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي	أقل من 5سنوات	.164	10	.200*	.947
	من 5 الى 10 سنوات	.238	20	.004	.846
	أكثر من 10 سنوات	.213	15	.065	.780

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نستنتج أن القيم الاحتمالية لاختبار سمرنوف أن القيم الاحتمالية sig أقل من 5% و منه رفض فرضية التوزيع الطبيعي في قيم المحاور الثلاثة في كل أصناف الوظيفة .

و عليه لا يمكننا اختبار الفرضية السابقة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحاديANOVAالمعلمي و نعتمد في ذلكعلى kruskall-wallisاللامعلمي ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم(02\19): نتائج اختبار كروستال واليس لاختبار الفروق في نتائج المحاور الثلاث حسب الخبرة المهنية .

	Hypothèse nulle	Test	Sig
1	تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	**0,05**
2	دور مستوى الكفاءة والخبرة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	**0,01**
3	العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	**0,38**

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يمكن قراءة مايلي :

لدينا أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفروق في المحور الأول حسب الوظيفة sig = 0.05 وعليه نرفض الفرضية H0 بمعنى نتقبل فرضية وجود اختلاف في تحديد معيقات الإفصاح المحاسبي دال إحصائيا على واقع البيئة الجزائرية المحاسبية بالاختلاف الخبرة المهنية للمحاسبين بمعنى أن الخبرة المهنية هوا عامل في تحديد معيقات الإفصاح المحاسبي, وعليه فإن الاختلاف الذي قدرناه في العينة هو اختلاف له دلالة في الواقع المحاسبي .

لدينا أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفروق في الثاني حسب الوظيفة sig = 0.01 وعليه نرفض الفرضية H0 بمعنى نتقبل فرضية وجود اختلاف في تحديد دور مستوى الخبرة و الكفاءة المهنية في فهم ممارسات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي دال إحصائيا على واقع البيئة الجزائرية المحاسبية بالاختلاف الخبرة المهنية للمحاسبين بمعنى أن الخبرة المهنية هوا عامل في تحديد دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية , وعليه فإن الاختلاف الذي قدرناه في العينة هو اختلاف له دلالة في الواقع المحاسبي .

أما بالنسبة للمحور الثالث لا توجد دلالة إحصائية وبذلك نقبل الفرضية h0 لا يوجد اختلاف دال إحصائيا في تحديد معيقات الإفصاح المحاسبي باختلاف الخبرة المهنية .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في الاستبيان المقدم في الدراسة التطبيقية حول الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية ,حيث نلاحظ من خلال دراستنالأراءعينة من الأكاديميين والمهنيين أن البيئة الجزائرية يوجد فيها العديد من العوامل تغيق الإفصاح المحاسبي منها خصوصية بيئة الآعمال الجزائرية ومستوى الخبرة والكفاءة المهنية والنظام القانوني .

الخاتمة

الخلاصة

حاولنا من خلال هذه الدراسة،الوقوف على واقع إشكاليات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , وذلك من خلال دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين , من خلال المحاور الثلاثة لهذه الدراسة , وانطلاقا من الفرضيات الأساسية و باستخدام الأدوات والأساليب الأحصائية

ولتحقيق ذلك ،قسمنا الدراسة إلى فصل نظري وآخر تطبيقي، حيث تطرقنا من خلال الفصل النظري إلى عرض الأدبيات النظرية لإشكاليات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ،وأيضا الأدبيات التطبيقية المتعلقة ببعض الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة؛ أما في الفصل التطبيقي ،فسلطنا الضوء على عرض الطرق والإجراءات المستخدمة في دراسة معوقات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية ،حيث وجهت استمارة بحث إلى لعينة من الأكاديميين والمهنيين ، بهدف التعرف واقع إشكاليات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي . وللتمكن من الحصول على نتائج ذات دلالة، اعتمدنا الاسلوب الاحصائي من خلال جملة من الأدوات الاحصائية المناسبة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والاقتراحات نستعرضها فيما يلي:

أولا: اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: من خلال نتائج الدراسة تبين أنه توجد معيقات للافصاح المحاسبي متعلقة بالنظام المحاسبي المالي و عليه نقبل الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : من خلال نتائج الدراسة تم نفي فريضة أنه لا توجد علاقة بين مستوى الخبرة والكفاءة المهنية ودرجة فهم الممارسات المحاسبية للأفصاح المحاسبي .

الفرضية الثالثة : من خلال نتائج الدراسة تم قبول فرضية أنه توجد علاقة بين خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الأفصاح المحاسبي وتبين أن هدا راجع لمجموعة من العوامل المكونة لهده البيئة المتمثلة في:

نمط وطبيعة الأقتصاد.

السوق المالي .

ثانيا: النتائج

من أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ما يلي:

- يعتبر النظام المحاسبي المالي أهم نظام اعتمدته الجزائر إلا أن ما يعيبه عدم تعديله لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية الدولية .
- تدني مستوى الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية راجع لمجموعة من العوامل المكونة للأقتصاد الجزائري .
- لا تستعمل المخرجات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات مما جعل عملية إعداد المعلومات المحاسبية داخل بيئة الأعمال الجزائرية تقتصر على تلبية الحد القانوني فقط.
- مستوى الخبرة والكفاءة المهنية للمحاسب يعتبر دورا أساسيا في فهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وتحسين مستواه.

ثالثا:الاقتراحات.

- العمل على تكييف القوانين والتشريعات المحاسبية والجبائية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية .
- العمل على تكييف النظام المحاسبي المالي مع التعديلات والتطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية.
- العمل على توعية الشركات الإقتصادية على الإفصاح بمتطلبات الإفصاح عن قوائمها المالية ,وذلك من أجل نشر ثقافة الأفصاح بيه هذه الشركات .
- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي .
- يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات ,بإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة على تنفيذ ضوابط الإفصاح المحاسبي .

رابعا :أفاق الدراسة

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا أنحصر في موضوع معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي و أثره على جودة المعلومات مع الإشار ة الى الإفصاح بموجب المعايير المحاسبية الدولية , نظرا لاتساع الموضوع فإنه لايمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة و منه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الباحث و خطوة أولى بالنسبة لدراسات القادمة , فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع توضح لنا أن هذا الميدان خصب للبحوث العلمية يمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها مايلي :

- ✓ التقارير المالية ولإفصاح الإلكتروني بين الواقع والتحديات.
- ✓ مدى توافق البيئة التشريعية المحاسبية والجبائية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ المعلومات المحاسبية و ترشيد القرار في ظل النظام المحاسبي المالي.
- ✓ أثر الخبرة والكفاء المهنية على الأفصاح المحاسبي.

المراجع

1/الكتب بالعربية :

1. مطر،محمد وآخرون ، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح** ،دار وائل للنشر ،الأردن ، 2004.
2. طارق عبد العال حماد ,التقارير المالية ,الجزء الأول ,الدار الجامعية , مصر
3. سمير كامل محمد ,المحاسبة المالية المدخل النظري قياس الأصول قصيرة الأجل ,دار الجامعية الجديدة لنشر ,مصر ,2000.
4. حيدر محمد علي بن عطا ,مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ,دار حامد للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى
5. خالد جمال الجعارات ,معايير التقارير الدولية IFRAS/IAS 2007 الطبعة الأولى ,إثراء للنشر والتوزيع ,عمان 2008,
6. شعيب شنوف ,التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي AFRS ,الطبعة الثانية ,دار زهوان للنشر والتوزيع ,عمان ,2015.
7. محمد مصطفى سليمان ,حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري , الطبعة الأولى ,الدار الجامعية ,مصر ,2006.
8. محمد عباس بدوي ,المحاسبة و تحليل القوائم المالية ,المكتب الجامعي الحديث ,مصر .
9. رضوان حلوة حنان ,مدخل لنظرية المحاسبية ,الطبعة الأولى ,دار وائل لنشر والتوزيع ,عمان ,2005.
10. هوام جمعة , المحاسبة المعمقة وفقا لنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية ,ديوان المطبوعات الجزائرية 2010.
11. يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله ,المحاسبة الدولية , الوارق للنشر والتوزيع ,الأردن ,2002.
12. عثمان محمد يسين ,المعيار الدولي 1عرض القوائم المالية أبحاث اقتصادية وإدارية ,2007 .
13. هادي رضا الصفار,مبادئ المحاسبة المالية والقياس ولاعتراف والإفصاح في التقارير المالية المحاسبية ,دار الثقافة للنشر ,عمان ,2009.
14. أحمد نور ,المحاسبة المالية ,القياس والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية ,الدار الجامعية ,مصر ,2008.
15. أمين السيد أحمد لطفي ,نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي ,الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2006.
16. طارق عبد العال حماد ,دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ,الدار الجامعية الحديثة ,الدار الجامعية ,مصر ,2006.
17. كمال التقيب ,تطور الفكر المحاسبي ,دار الفطافطة ,عمان ,2010.
18. مأمون حمدان ,نظرية المحاسبة ,مطبعة خالد ابن الوليد ,دمشق ,2009.
19. يحي محمد أبو طالب ,المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة ,دار الوئام للنشر ,مصر ,2005.
20. إسماعيل محمود ,دورالقوائم المالية المعدة وفق ifrsفي توجيه وتشجيع الاستثمارات ,كلية التجارة ,جامعة عين الشمس ,مصر ,2008.
21. مسعود جابد العامري ,المحاسبة الدولية منهج عملي للمشاكل و حلولها ,الطبعة الأولى ,دار المناهج للنشر ,مصر ,2011.

22. عباس مهدي الشيرازي ,نظرية المحاسبة ,دار السلاسل لنشر ,الكويت ,2009.

الرسائل والمذكرات الجامعية

1. بالعيد محمد الكامل ، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**،مذكرة ماستر، دراسات محاسبية و وجبائيةمعمقة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011.
2. رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**،رسالة ماجستير في محاسبة المصرفية غير منشورة ،جامعة تشرين،سورية ،كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة ،2008.
3. مبروك قدوري ، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي** ،مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية،دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2012.
4. محمد باقر كرجي ، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار** ،رسالة ماجستير علوم في المحاسبة ،غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،العراق، 2017.
5. إيمان عايبة ,أسس و قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي ,مذكرة ماستر, تدقيق محاسبي ,جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,2015
6. خليدة قدور ,مريم حنك ,مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها وفق النظام المحاسبي المالي ,مذكرة ماستر,تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ,جامعة محمد الصديق بن يحى ,جيجل ,الجزائر.
7. جعفر خوجة عبد الصمد ,محمودي أم الخير, أثر مشاكل الإفصاح في إعداد القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية ,مذكرة ماستر,محاسبة وتدقيق ,جامعة أكلي محند أولحاج ,البويرة ,2020
8. أمال زاوي ,عائشة هشام ,الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ,مذكرة ماستر ,محاسبة وإدارة مالية ,جامعة محمد الصديق بن يحيى ,جيجل ,الجزائر,2017

المجلات العلمية والملتقيات

1. زغدار أحمد وسفير محمد ,خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية ,مجلة الباحث ,جامعة الجزائر,العدد 07 ,2010 ,
2. محمد العيد عمامرة ,فتحي بن لدغم ,محمد الهادي ضيف الله ,معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الجزائرية ,مجلة إدارة الأعمال والدرسات الاقتصادية ,2020.

3. صديقي مسعود ,صديقي فؤاد مداخلة بعنوان ,انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر, الملتقى الوطني ,اقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, 5,6 ماي 2013, جامعة الوادي .
4. الجريدة الرسمية عدد 19 المتضمن القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008.
5. واضح صالح حسوس ,صديق بن مسعود عطاالله ,الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ,مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ,العدد, الأول ,أفريل 2020 ,

.

المراجع باللغة الأجنبية

1 - Paramasivan C subramanian "**Financial Management**" ؛ New Age International (P؛Publisher)Ltd.9200.

الملاحق

الملحق 01: وثيقة الاستبيان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة:

تحية طيبة.... أما بعد

في إطار إتمام مذكرة الماستر, تم إنجاز هذا الاستبيان بهدف التعرف على إشكاليات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي .

أرجو التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة بهذا الاستبيان بكل موضوعية ووضوح بهدف التوصل لنتائج دقيقة علمية جدية و المعلومات التي ستدلون بها ستكون سرية و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط , مع الملاحظة عدم كتابة الاسم و اللقب على هذه الإستبانة التي بين أيديكم .

مع خالص الشكر والتقدير

أسم الطالبة : قويرصان عفاف **اسم المشرف : الدكتور شماخي بو بكر**

المحور الأول : البيانات الشخصية

المستوى الدراسي :

- ✓ ليسانس
- ✓ ماستر
- ✓ دكتوراه

الوظيفة :

- ✓ أستاذ جامعي
- ✓ اطار محاسبي في مؤسسة
- ✓ محافظ حسابات
- ✓ خبير محاسبي

الخبرة :

أقل من 5 سنوات

من 5 إلى 10 سنوات

من 10 سنوات فأكثر

المحور الأول : تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي

الرقم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
1	ضعف التشريعات المحاسبية والجبائية المحددة لمتطلبات الإفصاح			
2	عدم الوضوح المناسب لأحكام ومتطلبات الإفصاح المحاسبي			
3	غموض حول جهاز الرقابة على احترام متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية			
4	وجود تعارضات تشريعية بين نصوص القانون التجاري وأحكام SCF			
5	قلة التفاصيل والإرشادات التي تشرح بنود الإفصاح حسب النظام المالي المحاسبي			
6	غياب التحديثات والتعديلات التي تخص بنود الإفصاح لتتماشى مع تطورات البيئة المحاسبية الدولية			

المحور الثاني : دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي

الرقم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
7	ينعكس تدني مستوى الخبرة المهنية على تطبيق أحكام وبنود الإفصاح المحاسبي			
8	نقص التأهيل و التكوين في مجال التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المناهج الدولية			
9	عدم تبني مبادئ وأخلاقيات العمل ضمن الممارسات المحاسبية وانعكاسها على تطبيق الإفصاح المحاسبي			
10	قلة الاهتمام بالبعد التكويني والتدريبي لإطارات المحاسبية في المؤسسة			
11	تنامي مستويات المحاسبة الإبداعية لأغراض تظليل وتحريف الحقائق			
12	ينعكس تدني مستويات الكفاءة المهنية مما ينعكس على درجة الفهم حول متطلبات الإفصاح			

المحور الثالث: العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي

الرقم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
13	ضعف كفاءة السوق المالية مما ينعكس على مستوى استخدام المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية			
14	قلة اعتماد البنوك والمصارف المالية على مخرجات الإفصاح لنظام المحاسبي المالي			
15	عدم وجود مؤسسات تدقيق دولية تساهم في رفع مستوى متطلبات الإفصاح			
16	تباين مستوى الرشادة بين مختلف مستخدمي الإفصاح المحاسبي			
17	الخصائص المميزة لطبيعة تكوين الاقتصاد المحلي من خلال النشاط الريعي			
18	سيطرة الاستثمار العمومي على مختلف المشاريع التنموية في الجزائر			
	عدم انظمام الجزائر للمنظمات الأقليمية والدولية OMC			

جدول صدق المحكمين :قام 3 من أساتذة قسم المالية و المحاسبة بتقييم وثيقة الاستبانة أسمائهم مدرجة في الجدول كما يلي :

الدكتور دشاش عبد القادر
الدكتور هتهات السعيد
الدكتور صديقي فؤاد

	المؤهل العلمي	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
		Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
		Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques
تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	أقل من 5سنوات	.189	10	.200*	.940
	من 5 الى 10 سنوات	.290	20	.000	.687
	أكثر من 10 سنوات	.287	15	.002	.829
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية والجبائية	أقل من 5سنوات	.300	10	.011	.865
	من 5 الى 10 سنوات	.433	20	.000	.559
	أكثر من 10 سنوات	.421	15	.000	.527
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي	أقل من 5سنوات	.164	10	.200*	.947
	من 5 الى 10 سنوات	.238	20	.004	.846
	أكثر من 10 سنوات	.213	15	.065	.780

مخرجات برنامج spss

		تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي	العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي
تقييممعيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	Corrélation de Pearson	1	653,**	351*,
	Sig.(bilatérale)		,000	017,
	N	46	46	46
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي	Corrélation de Pearson	,653**	1	645,**
	Sig.(bilatérale)	,000		,000
	N	46	46	46
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	Corrélation de Pearson	,351*	,645**	1
	Sig.(bilatérale)	,017	000,	
	N	46	46	46

		Statistiques	Ddl	Sig.	
تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	ليسانس	.329	4	.000	.895
	ماستر	.223	29	.001	.834
	دكتوراه	.303	12	.003	.794
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية والجبائية	ليسانس	.441	4	.000	.630
	ماستر	.268	29	.000	.641
	دكتوراه	.404	12	.000	.473
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي	ليسانس	.155	4	.000	.998
	ماستر	.243	29	.000	.821
	دكتوراه	.190	12	.200	.874

	Hypothèse nulle	Test	Sig
1	تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,381
2	دور مستوى الكفاءة والخبرة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي حسب المؤهل العلمي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,343
3	العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	0,330

	الوظيفة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk
		Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques
العلاقة بين بيئة التشريعات المحاسبية والجبائية ومعيقات الإفصاح	أستاذ جامعي	.227	13	.065	.907
	إطار محاسبي بمؤسسة	.202	21	.025	.840
	محافظ حسابات	.310	7	.040	.882
	خبير محاسبي	.441	4	.000	.630
دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم الممارسات المحاسبية والجبائية	أستاذ جامعي	.246	13	.031	.703
	إطار محاسبي بمؤسسة	.306	21	.000	.627
	محافظ حسابات	.504	7	.000	.453
	خبير محاسبي	.441	4	.000	.630
العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومشاكل الإفصاح المحاسبي	أستاذ جامعي	.158	13	.200*	.898
	إطار محاسبي بمؤسسة	.263	21	.000	.710
	محافظ حسابات	.226	7	.200*	.922
	خبير محاسبي	.288	4	.000	.802

الفهرس

الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول والرسومات البيانية	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ
الفصل الاول :الأدبيات النظرية لدراسة	
تمهيد	06
المبحث الاول : عموميات حول الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية ,أهم معيقات الإفصاح المحاسبي.	07
المطلب الأول :ماهية الإفصاح المحاسبي	07
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي ،أنواعه ومستوياته	07
الفرع الثاني :أهمية الإفصاح المحاسبي	07
المطلب الثاني:الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية	10
الفرع الأول: مدخل للقوائم المالية	10
الفرع الثاني :القوائم الأساسية حسب المعايير المحاسبية الدولية	18
الفرع الثالث :الأفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	24
المطلب الثالث:معيقات الإفصاح المحاسبي في قوائم الماليةفي ظل النظام المحاسبي المالي	27
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الإفصاح	27
الفرع الثاني: معيقات الإفصاح المحاسبي	31
المبحث الثاني :الدراسات السابقة لموضوع الدراسة	34
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية .	34
المطلب الثاني :اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	37
خلاصة الفصل :	38
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	
تمهيد	40
المبحث الأول :المنهجية المستخدمة في الدراسة وأدواتها .	41
المطلب الأول :الطريقة المستخدمة في الدراسة	41
الفرع الأول :منهجية الدراسة	41
الفرع الثاني :مجتمع وعينة الدراسة	41
الفرع الثالث : صدق المحكمين	42

الفرع الرابع :ثبات صدق الأستبيان	42
المطلب الثاني : الخصائص الديمغرافية للعينة	43
الفرع الأول : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	43
الفرع الثاني : توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	44
الفرع الثالث : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	44
المبحث الثاني :تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	45
المطلب الأول :عرض ومناقشة النتائج	45
الفرع الأول :عرض وتحليل تقييم معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	46
الفرع الثاني :عرض وتحليل دور مستوى الخبرة والكفاءة المهنية في فهم متطلبات الإفصاح	48
الفرع الثالث :عرض وتحليل العلاقة بين بيئة الأعمال الجزائرية ومعيقات الإفصاح المحاسبي	50
المطلب الثاني : الأختبارات الإحصائية	51
الفرع الأول : الإرتباط بين المحاور	51
الفرع الثاني :اختبار الفروض حول الفروق في معيقات الإفصاح المحاسبي من منظور النظام المحاسبي المالي	53
خلاصة الفصل	61
الفهرس	76